

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة*

* أعدت هذه الدراسة أمانة الأونكتاد (وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني)، بمساهمات من الخبيرين الاستشاريين للأونكتاد محمود الجعفري ويوسف س. داوود (جامعة بيرزيت، الضفة الغربية، الأرض الفلسطينية المحتلة).



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠١١

ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يمكن اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن يُرجى التنويه بذلك. كما ينبغي إرسال نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه إلى أمانة الأونكتاد على العنوان التالي: Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland.

الآراء المعرب عنها في هذا المنشور هي للمؤلف، ولا تمثل بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

موجز تنفيذي

يحدد بروتوكول العلاقات الاقتصادية لعام ١٩٩٤ (بروتوكول باريس)، المبرم بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني، معالم إطار السياسات الاقتصادية الفلسطينية منذ عقدين تقريباً. وفي ظل هذا البروتوكول لم تتواصل العزل الاقتصادي الفلسطيني فحسب، بل إن الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين استمرا في التباعد أيضاً، مع اتساع فجوة الدخل الفردي بينهما أكثر فأكثر. وأدت التشوهات الاقتصادية المعقدة والمتعددة الأوجه إلى تفاقم الاعتماد الفلسطيني على معونة المانحين كمصدر رئيسي من مصادر الإيرادات العامة.

ومنذ الفصل الرابع من عام ٢٠٠٠ تفاقمت اختلالات الاقتصاد الكلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ما أدى إلى عجز تجاري دائم (مع إسرائيل في الجانب الأعظم)، وعجز ضخم ودائم في الميزانية العامة، ومعدلات بطالة مرتفعة. وفي حين أن هذه التحديات تحديات خطيرة جداً حتى في ظل حيز سياسات مواتٍ للغاية، فإن حدتها تشتد لأن بروتوكول باريس لا يتيح للسلطة الفلسطينية الحيز السياسي اللازم لتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. ولهذا فإن البروتوكول أصبح العامل المحدد للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بل وأضحى قيلاً رئيسياً على مجموعة السياسات الاقتصادية التي تستطيع السلطة الفلسطينية اتباعها. ويتجلى الدور المركزي للبروتوكول في الحياة الاقتصادية الفلسطينية في تحوله إلى ما أصبح فعلياً اتحاداً جمركياً أحادي الجانب. ونتيجة لذلك فإن المتغيرات الأساسية للاقتصاد الكلي الفلسطيني، مثل أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، ومستويات الأسعار، ومعدلات البطالة، انفصلت عن الظروف الاقتصادية المحلية وغدت تعكس بشكل أكبر توجه السياسات الاقتصادية والمتطلبات السياسية لإسرائيل.

وفي ظل هذه الظروف فإن الورقة الحالية توفر وصفاً تفصيلياً للأنماط التجارية الفلسطينية استناداً إلى البيانات التجارية، وتطرح توصيات للسياسات العامة بهدف الإحياء الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والحد من العجز التجاري. وفضلاً عن ذلك تستخدم الورقة نموذجاً للجاذبية لإلقاء الضوء على العوامل المحددة لعرض الصادرات الفلسطينية والطلب الفلسطيني على السلع المستوردة. ويوضح التحليل أن الصادرات الفلسطينية أقل تنوعاً من صادرات معظم البلدان العربية، في حين أن المحتوى التكنولوجي المنخفض نسبياً لهذه الصادرات ومحتواها المرتفع من الموارد يشيران إلى إمكانية إنتاج السلع كثيفة العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتحدد الدراسة عدداً من الصناعات والمنتجات المرشحة لترويج الصادرات ودعم السياسات. وتشمل هذه المنتجات المواد الصيدلانية، وحجر البناء، والإسمنت، والأزهار المقطوفة، وأنواع الوقود المعدنية، وكذلك المزلقات والمواد ذات الصلة. وتكشف تقديرات

نموذج الجاذبية أن هناك أفقاً واسعاً للإنتاج المحلي لبعض السلع التي تُستورد حالياً من الخارج في فئات مثل الأغذية، والحيوانات الحية، والمشروبات الخفيفة، والخضروات، إلى جانب بعض المنتجات المصنّعة والمعدات. وبالإضافة إلى ذلك فتمتة إمكانية لتوسيع التجارة داخل الصناعات فيما يتعلق بالأغذية، والحيوانات الحية، والحجر، والرخام، والزيت الحيوانية والنباتية (زيت الزيتون)، والمنتجات المصنّعة.

ويوضح استعراض ترتيبات التجارة الثنائية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية، تحت مظلة شبه الاتحاد الجمركي مع إسرائيل، أن الاقتصاد الفلسطيني لم يجن الثمار المنتظرة من هذه الاتفاقات. وفي الحقيقة فإن الاعتماد الاقتصادي على الاقتصاد الإسرائيلي يتواصل دون هوادة على الرغم من وجود إمكانيات تجارية قوية مع بلدان مثل الأردن وجمهورية كوريا. وما انفكت نسبة الصادرات إلى إسرائيل تبلغ نحو ٩٠ في المائة من مجموع الصادرات الفلسطينية، في حين تصل نسبة الواردات منها وعبرها إلى حدود ٨٠ في المائة. وعلى هذا فإن تخفيف القيود الطاغية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية سيؤدي حتماً إلى إعادة تشكيل نمطها من خلال زيادة الصادرات بنسبة تقرب من ٤٠ في المائة إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، غير إسرائيل، وخفض الاعتماد المفرط على السوق الإسرائيلية للواردات بنسبة ٥٠ في المائة. وتندرج الطاقة والغاز الطبيعي ضمن الواردات الأساسية التي يمكن الحصول عليها من الأسواق الإقليمية في حال إزالة القيود الإسرائيلية عن التجارة الفلسطينية. وهكذا فإن العجز التجاري الإجمالي، وكذلك العجز التجاري الثنائي مع إسرائيل، ليسا نتيجة السياسات التي تتبعها السلطة الفلسطينية، بل أنهما نابعان أساساً من مجموعة من العوائق السياسية والاقتصادية المتزايدة التعقيد التي تعرقل التنمية الفلسطينية منذ أن بدأ الاحتلال عام ١٩٦٧.

الصفحة		
iii	موجز تنفيذي.....	
١	مقدمة.....	
٦	الاتفاقات التجارية الثنائية.....	أولاً -
٩	الأنماط التجارية الفلسطينية.....	ثانياً -
١١	ألف - تركيب الواردات الفلسطينية واتجاهاتها.....	
١٤	باء - تركيب الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها.....	
١٥	جيم - تركيز التجارة الفلسطينية.....	
١٨	دال - التدابير التصحيحية للسياسة التجارية.....	
٢٥	الأدلة والمؤشرات التجارية.....	ثالثاً -
٢٥	ألف - معدلات النمو النسبي للصادرات والواردات.....	
٢٧	باء - مؤشر كثافة التجارة.....	
٢٨	جيم - التجارة داخل الصناعات.....	
٣٠	دال - الميزة النسبية الظاهرة.....	
٣١	هاء - مؤشر تخصص الصادرات.....	
٣٢	واو - مؤشر تنوع الصادرات.....	
٣٣	زاي - مؤشر تركيز الصادرات.....	
٣٤	حاء - مؤشر تماثل الصادرات.....	
٣٥	طاء - التحولات في الطلب العالمي.....	
٣٦	ياء - مؤشر القدرة التنافسية أو الحصة من السوق العالمية.....	
٣٧	كاف - المحتوى التكنولوجي.....	
٣٨	لام - معدلات الرسوم الجمركية.....	
٤٠	نموذج الجاذبية.....	رابعاً -
٤١	ألف - المنهجية ومصادر البيانات.....	
٤٤	باء - النتائج التحريبية.....	
٥١	الاستنتاجات: جوانب السياسة التجارية لتكوين الدولة.....	خامساً -
٥٥	المراجع.....	

قائمة الجداول

٦	الاتفاقات التجارية الفلسطينية	الجدول ١ -
١٢	تركيب واردات البضائع الفلسطينية	الجدول ٢ -
١٤	توزيع السلع في الصادرات التجارية	الجدول ٣ -
١٥	سلع التصدير والاستيراد الفلسطينية العشر الأولى عام ٢٠٠٠	الجدول ٤ -
١٨	توزيع الصادرات الفلسطينية بحسب الوجهة	الجدول ٥ -
١٨	توزيع الواردات الفلسطينية بحسب المصدر	الجدول ٦ -
٢٦	معدلات النمو النسبي للصادرات والواردات، ١٩٩٦-٢٠٠٥	الجدول ٧ -
٢٨	مؤشر كثافة التجارة مع شركاء مختارين	الجدول ٨ -
٢٩	المؤشر المتوسط للتجارة داخل الصناعات مع إسرائيل، والأردن، ومصر فيما يتعلق بالمجموعة ٦ من التصنيف الموحد للتجارة الدولية	الجدول ٩ -
٣٠	الميزة النسبية الفلسطينية الظاهرة (مقارنة بالعالم) في مجموعات مختارة للتصنيف الموحد للتجارة الدولية ثلاثي الأرقام	الجدول ١٠ -
٣٢	مؤشر تخصص الصادرات المتوسط فيما يتعلق بمجموعة مختارة من الشركاء التجاريين، ١٩٩٦-٢٠٠٤ ..	الجدول ١١ -
٣٣	مؤشرا تنوع الصادرات الفلسطينية وتركيزها	الجدول ١٢ -
٣٤	مؤشر تماثل الصادرات الفلسطينية بالمقارنة مع بلدان مختارة	الجدول ١٣ -
٣٥	مؤشر الطلب العالمي واتجاهات الطلب الدولي	الجدول ١٤ -
٣٧	مؤشر القدرة التنافسية أو الحصة من السوق العالمية	الجدول ١٥ -
٣٨	المحتوى التكنولوجي للصادرات الفلسطينية	الجدول ١٦ -
٣٩	الرسوم الجمركية المتوسطة بحسب تصنيف السلع إلى سلع أولية، ومتوسطة، واستهلاكية، وإنتاجية عام ٢٠٠٣	الجدول ١٧ -
٤٥	النتائج التقديرية لمعادلات العرض التصديري	الجدول ١٨ -
٤٧	النتائج التقديرية لمعادلات الطلب الاستيرادي	الجدول ١٩ -
٤٩	مؤشر المطابقة التجارية الفلسطينية: الصادرات والواردات	الجدول ٢٠ -

قائمة الأشكال

١٠	صادرات وواردات البضائع الفلسطينية، ١٩٩٦-٢٠٠٥	الشكل ١ -
١١	سعر صرف الشيك الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار	الشكل ٢ -
١٣	فئات الواردات لمجموعة مختارة من أنواع المعادن والوقود	الشكل ٣ -
١٦	نصيب سلع التصدير والاستيراد العشر الأولى من مجموع الصادرات والواردات	الشكل ٤ -
٢٢	تجارة لفافات التبغ مع بقية العالم	الشكل ٥ -
٢٧	معدلات النمو المتوسطة لمجموع الصادرات والواردات في بلدان مختارة، ١٩٩٦-٢٠٠٥	الشكل ٦ -
٣٤	مؤشرا تنوع الصادرات الفلسطينية وتركيزها	الشكل ٧ -
٣٨	المحتوى التكنولوجي للصادرات الفلسطينية	الشكل ٨ -

مقدمة

خضع اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة للاقتصاد الإسرائيلي على مدار العقود الأربعة الماضية من خلال مجموعة من الآليات الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية، والتجارية، والسياسية لسلطة الاحتلال. وبفعل هذه الترتيبات تأثر أداء الاقتصاد الفلسطيني تأثراً شديداً باتجاه السياسات الإسرائيلية، ولا سيما المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لإسرائيل. ومن ثم فإن القوى السياسية والاقتصادية الإسرائيلية قد تحكمت عموماً بمستويات ومسارات المتغيرات الأساسية للاقتصاد الكلي في الأرض الفلسطينية المحتلة مثل الأسعار، والأجور، والصادرات، والواردات، والاستثمار، والعمالة. ومنذ مطلع عقد السبعينات دفعت المستويات المرتفعة للبطالة والفجوة القائمة بين الأجور الفلسطينية والإسرائيلية بنسبة ضخمة من اليد العاملة الفلسطينية إلى السعي للحصول على فرص للعمل في إسرائيل.

ويمكن تبين مدى الاعتماد التاريخي على سوق العمل الإسرائيلية كمنفذ لفائض اليد العاملة الفلسطينية من أن تحويلات العمال الفلسطينيين في إسرائيل ارتفعت خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ إلى نسبة ٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المتاح. وبالإضافة إلى ذلك فإن تكاليف المعاملات المرتفعة التي خضع لها المنتجون الفلسطينيون بفعل الإجراءات الإسرائيلية المختلفة أضرت بمركزهم في الأسواق الفلسطينية في مواجهة المنافسين الأجانب. وقد تمكن منافسوهم التجاريون، وجلهم من الشركات الإسرائيلية، من إعاقة التنمية الاقتصادية الفلسطينية عبر الحيلولة دون توظيف الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وبالتالي الإضرار بآثار التعلم الطويلة الأجل التي تأتي بها عادة الأنشطة الإنتاجية المتواصلة (UNCTAD, 2010). واتجه إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية والسلع المصنّعة النهائية نحو الانخفاض حيث إن الواردات، وبصورة رئيسية الواردات من إسرائيل، حلت تدريجياً محل الإنتاج المحلي لهذه السلع، إذ غدت تلك الواردات رخيصة نسبياً بسبب تكلفة الإنتاج العالية المفروضة على المنتجين الفلسطينيين والإعانات الممنوحة للمنتجين الإسرائيليين (El-Jafari, 2000).

وكانت تدفقات اليد العاملة الضخمة من الأرض الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل، حتى عام ٢٠٠٠، وتدفقات البضائع والخدمات بدون قيود من إسرائيل إلى الأسواق الفلسطينية، من السمات البارزة للعلاقة الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية. وكثيراً ما وصفت هذه العلاقة بأنها اتحاد اقتصادي مفروض ومطبّق انتقائياً ويقترن بشبه اتحاد جمركي. وحال الطابع الجائر جداً لهذه العلاقة دون تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو زيادة الكفاءة أو نقل التكنولوجيا إلى الجانب الفلسطيني. ونتيجة ذلك فقد اكتسبت التحويلات والمعونات الأجنبية أهمية متزايدة يوماً بعد يوم بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، مع تركيز الإنتاج المحلي في السلع غير القابلة للتبادل التجاري، والمتمثلة في المقام الأول بقطاعي الخدمات والبناء، على حساب القطاعين الصناعي والزراعي الضامرين.

ولهذا فمن غير المستغرب ألا يتحقق على أرض الواقع ذلك التقارب المحتمل لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مع حصة الفرد في إسرائيل وهو التقارب الذي توقعه بعض المراقبين في أعقاب تنفيذ بروتوكول باريس. وعلى العكس فإن النسبة بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ونظيرتها في إسرائيل قد هبطت في فترة ما بعد البروتوكول. وأدت سياسة الإغلاق الإسرائيلية، وتدمير جانب كبير من القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وخسارة الموارد الاقتصادية والطبيعية لصالح الاحتلال، إلى إطلاق اتجاه تباعدي متواصل، وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كانت عليه قبل اتفاقية أوسلو، بل وهوت عام ٢٠٠٩ لتبلغ نصف مستوى الذروة الذي حققته قبل ٣٠ عاماً (Khalidi and Taghdisi-Rad, 2009). وهكذا فقد فشل البروتوكول في حفز أي تحول إيجابي في الاقتصاد الفلسطيني و/أو إعادة صيغة العلاقات الاقتصادية والتجارية الجائرة بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي أعقاب إنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ تزايد اعتمادها أكثر فأكثر على ضرائب الاستيراد والمعونات لتغطية نفقاتها الجارية واستثماراتها الرأسمالية. وفي الواقع فإن قاعدة الضرائب المحلية الضعيفة والمنكمشة في غالب الأحيان قد أحرقت هذه السلطة على استخدام أحجام الواردات العالية باستمرار، بدعم من المعونة الأجنبية وتحويلات العمال المغتربين، كوسيلة لزيادة الإيرادات العامة لتمويل جانب ضخم من إنفاقها. ومع تزايد الواردات من إسرائيل أو عبرها على مدى الزمن^(١)، غدت ضرائب الاستيراد التي تجبها إسرائيل وتحوّلها إلى السلطة الفلسطينية مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع معونات المانحين. ونتيجة ذلك فإن التقلبات في هذه العناصر الأساسية للأموال العامة الفلسطينية تؤثر تأثيراً بالغاً على السياسة المالية، والعمالة، والقطاع الخاص بشكل عام. وتتلخص هذه التبعية المالية في ضغط شديد مباشر وغير مباشر لتمويل العجز العام والتجاري.

ومنذ الانتفاضة الثانية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) عانى الاقتصاد الفلسطيني من عجز عام هائل، وعجز تجاري مرتفع ومتواصل، ومعدلات عالية للبطالة والفقير. على أن أحكام بروتوكول باريس لا تتيح للسلطة الفلسطينية حيزاً سياسياً كافياً لتنفيذ سياسات لتحقيق الاستقرار قادرة على تصحيح الاختلالات المتفاقمة في الاقتصاد الكلي. كما أن قدرة السلطة الفلسطينية على الاستجابة بشكل واف إلى التحديات الهائلة التي تعترض طريق إحياء اقتصاد مزقته الحرب في بيئة غير مواتية على الإطلاق يضعفها الافتقار إلى أدوات السياسات المالية،

(١) من العسير التمييز بين الواردات المباشرة وغير المباشرة من إسرائيل. وتشير الأدلة الحديثة (انظر Sales by Israel to the Palestinian Authority, Bank of Israel, 4 October 2010) إلى أن نسبة عالية من الواردات الفلسطينية "من إسرائيل" هي في الحقيقة من إنتاج بلدان ثالثة وتدخل إلى الأسواق الفلسطينية على أنها واردات من إسرائيل. انظر أيضاً Raja Khalidi, *The Guardian*, 26 October 2010، المتاح على العنوان الشبكي التالي: <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2010/oct/26/bank-of-israel-economic-future-palestine>

والنقدية، وأدوات سياسات أسعار الصرف، والتجارة، والعمل، اللازمة لرسم وتنفيذ سياسات فعالة ومتسقة ومتكاملة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة (UNCTAD, 2009a). وبالتالي فإن مستويات معظم متغيرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني، مثل أسعار الفائدة، وأسعار الصرف^(٢)، ومستويات الأسعار، تحددها بالكامل السياسة الاقتصادية الإسرائيلية. أما المشكلات الأساسية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني عموماً، وقطاع سلع التبادل التجاري خصوصاً، فهي أسعار الفائدة المرتفعة، والافتقار إلى عملة وطنية، والاعتماد المالي على الواردات، والتهرب، وسوق العمل المشوهة، والبنية التحتية الضعيفة، والقاعدة الإنتاجية المتآكلة، والهيكल الإنتاجي الممسوخ.

ويعرقل ارتفاع أسعار الفائدة الاستثمارات التي تمس الحاجة إليها لتوسيع الإنتاج المحلي. ومن ثم فقد حلت الواردات الرخيصة، والقادمة من إسرائيل في المقام الأول، محل السلع الزراعية والمصنعة المنتجة محلياً. وهكذا انخفض عدد العمال المستخدمين في قطاعات الزراعة، والتصنيع، والبناء انخفاضاً كبيراً منذ عام ٢٠٠٠. فضلاً عن ذلك فإن دور إسرائيل، باعتبارها المصدر المهيمن دون منازع للواردات الفلسطينية، يعني أن معدلات التضخم المحلية تحددها بدرجة كبيرة القوى الاقتصادية الإسرائيلية، وبعبارة أخرى التضخم المستورد (Palestinian Monetary Authority, 2005, 2007). وفوق هذا فإن التدفقات الداخلة الضخمة للواردات الرخيصة نسبياً واستخدام ثلاث عملات، هي الدينار الأردني، ودولار الولايات المتحدة، والشيكال الإسرائيلي، تحول جميعاً دون اتخاذ إجراءات سياساتية تصحيحية لحفز قطاع سلع التبادل التجاري.

وحفز الاعتماد المالي للسلطة الفلسطينية على الواردات كمصدر رئيسي للإيرادات الضريبية التشجيع الضمني لاستيراد السلع من الخارج على حساب دعم الإنتاج المحلي لتلك السلع، وأدى إلى عجز تجاري متواصل وضخم. وكان للترعة إلى ردم الفجوة المالية المزمنة عبر السماح بحدوث عجز تجاري ضخم، تهيمن عليه الواردات من إسرائيل، عواقب عديدة، بما في ذلك تقويض القدرة التنافسية الفلسطينية.

وأدى العجز المالي المتواصل، إلى جانب حالات الطوارئ الإنسانية المتكررة، إلى إعاقة التنمية والنفقات الرأسمالية وتثبيت الإنفاق الرامي إلى إعادة بناء البنى التحتية الأساسية، بما في ذلك الكهرباء، والماء، والاتصالات. وتشير البيانات الموثقة إلى أن نوعية البنية التحتية الفلسطينية أقل كثيراً من "المستويات الدولية"، ومع ذلك فإن تكلفة خدمات المرافق العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة مرتفعة وفقاً للمعايير الإقليمية (UNCTAD, 2004a). فضلاً عن ذلك فقد حُصصت نسبة عالية من المعونة الدولية للميزانية بغية دفع مرتبات القطاع العام وتغطية

(٢) هناك ثلاث عملات قيد التداول في الأرض الفلسطينية المحتلة هي: الشيكال الإسرائيلي الجديد، ودولار الولايات المتحدة، والدينار الأردني.

التكاليف الجارية. وهكذا فمن أصل ٢,٤ مليار دولار من المعونة المقدمة من الجهات المانحة عام ٢٠٠٩ بلغت حصة دعم الميزانية ١,٣٦ مليار دولار، بما يغطي نسبة ٨٥ في المائة من عجز الميزانية المتكرر؛ في حين كان نصيب تمويل المشروعات الإنمائية ضئيلاً حيث بلغ ٣٩٠ مليون دولار فحسب، أي ١٦ في المائة من مجموع المعونات المصروفة (World Bank, 2010).

واكتسبت التدفقات الخارجة للبلد العاملة إلى إسرائيل وأماكن أخرى أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني وجعلت مستويات الرفاه العام والأداء الاقتصادي سريعة التأثير بالتدفقات الداخلة للتحويلات عبر تأثيراتها على الطلب الإجمالي. وأضر الاعتماد على السوق الإسرائيلية لاستيعاب العمال الفلسطينيين العاطلين، والقيود التي فرضت لاحقاً عليهم والاستعاضة عنهم بعمال من مناطق أخرى من العالم، إضراراً شديداً بالرفاه الفلسطيني. وتفاقت هذه الأضرار بفعل الأثر المضاعف القوي لتحويلات العمال ودورها كعوامل محدّدة أساسية للإنفاق الاستهلاكي، ومستوى الواردات، والإيرادات العامة.

وظل القطاع الفلسطيني لسلع التبادل التجاري يعاني من مشكلات خطيرة أخرى مثل التهريب. ولم تكن أدوات الرقابة والتفتيش الحكومية كافية لاستئصال التهريب ولا سيما تهريب المنتجات الغذائية من إسرائيل إلى الأسواق الفلسطينية. وأدى الافتقار إلى الرقابة المناسبة أيضاً إلى أوجه تغاير وتعارض في الإحصاءات التجارية المصنّفة وهو ما يخلق بالتالي تحديات تقنية، وتحليلية، وسياسية، أمام واضعي السياسات.

ومنذ عام ١٩٩٤ أبرمت السلطة الفلسطينية عدداً من الاتفاقات الثنائية مع البلدان الإقليمية وغيرها، بما في ذلك إسرائيل. ومن وجهة النظر الفلسطينية فقد كان الهدف من هذه الاتفاقات توسيع التجارة الفلسطينية، وزيادة الإيرادات العامة، وتشجيع النمو، والإنتاجية، والعمالة. على أن المنافع الفعلية لهذه الاتفاقات على الاقتصاد الفلسطيني لم تظهر بعد (UNCTAD, 2011; Abdulrazeq, 2002). وقد ركزت الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية الفلسطينية بشكل عام على تحليل تأثيرات الحواجز غير الجمركية على التجارة وتأثيرات القيود التي تفرضها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني وعلى التجارة الخارجية والداخلية على حد سواء. على أن معظم الاتفاقات الثنائية، بما في ذلك بروتوكول باريس مع إسرائيل، تغاضت عن بعض الموضوعات الهامة مثل حاجة الشعب الفلسطيني الجوهرية للوصول إلى موارده البشرية والطبيعية، والاستفادة منها، وإدارتها. ودرس الأونكتاد (2009b, 2004b) تأثير عجز المنتجين الفلسطينيين عن الوصول إلى قاعدة مواردهم الطبيعية والاقتصادية والسبل المتعددة التي قاد فيها هذا العجز إلى كبح التنمية الفلسطينية. إذ يتعذر على المزارعين الفلسطينيين الوصول إلى نسبة ٣٠ في المائة من الأراضي الزراعية في غزة، في حين قيّدت المساحة المتاحة لأنشطة الصيد مقابل ساحل غزة تقييداً شديداً لتقتصر على مسافة ثلاثة أميال بحرية، أي بما نسبته ١٥ في المائة من المنطقة المحددة بموجب اتفاقيات أوسلو. وفي الضفة الغربية وصلت نسبة الأراضي التي فقدت منذ عام ١٩٦٧ بفعل عملية الاستيطان وما يرتبط بها من بني تحتية إلى ٤٠ في المائة (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2007).

وأثار فك الارتباط الإسرائيلي بقطاع غزة عام ٢٠٠٥ العديد من الأسئلة وطرح تحديات جديدة تتعلق بالأداء التجاري والاقتصادي الفلسطيني. ومن بين هذه التحديات ما يلي:

(أ) تحكّم إسرائيل المتواصل بإيرادات الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة المحصّلة من الواردات الفلسطينية من البضائع والخدمات من إسرائيل أو عبرها والتي تجبّئها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية؛

(ب) قصر تشغيل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي على الحد الأدنى. وأسفر ذلك عن هبوط حاد في الحجم المطلق والنسبي للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل منذ عام ٢٠٠٠ ومن ثم أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة؛

(ج) الرقابة المفروضة على التدفقات التجارية الفلسطينية مع إسرائيل أو عبرها بوسائل مختلفة، ولا سيما عمليات التفتيش الأمني الإسرائيلي المشدد التي أفقدت الكثير من أنشطة التصدير الفلسطينية القدرة على الاستمرار اقتصادياً، إن لم تكن حالت دون القيام بها تماماً؛

(د) تعميق الاعتماد على التحويلات من الخارج على شكل معونات وضرائب استيراد باعتبارها المصادر الرئيسية للإيرادات المالية للسلطة الفلسطينية. وهكذا فقد اكتسبت المعونات وتحويلات العاملين في الخارج أهمية أكبر في تحديد أداء النمو الاقتصادي والحد من تأثير مختلف الصدمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتكررة بشدة.

وتستطلع الدراسة آفاق العلاقات التجارية والاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل والبلدان المهمة الأخرى. وستُوجز أولاً الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع الكتل التجارية والبلدان الأخرى. وستستكشف الدراسة، ثانياً، الأنماط التجارية الفلسطينية. وسيجري، ثالثاً، تكوين بعض المؤشرات التجارية الفلسطينية وتحليلها. وسيتم، رابعاً، تقدير نموذج جاذبية لتحديد المتغيرات التي تضطلع بدور محوري في تشكيل التجارة الفلسطينية.

والهدف من الدراسة هو توفير خلفية تجريبية لعملية وضع السياسات التجارية الفلسطينية وصياغة علاقات تجارية سليمة ومتوازنة ترمي في نهاية المطاف إلى التعجيل بوتيرة النمو وخلق فرص العمل. وتسعى الدراسة إلى تحديد بعض الصادرات، وكذلك السلع التي يمكن إنتاجها محلياً بميزة تنافسية، والتي يمكن أن تحصل على دعم موجه وتدخل على صعيد السياسة العامة. وسيؤدي ذلك إلى احتواء العجز التجاري الشديد والمتواصل وتصحيح مساره في نهاية المطاف، ومن ثم التقليل من الحاجة إلى تصدير اليد العاملة الفلسطينية بإنشاء وظائف في الاقتصاد المحلي بطرق تعزز النمو وتحد من الفقر.

أولاً - الاتفاقات التجارية الثنائية

كما سبقت الإشارة فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن الاتفاقات التجارية الثنائية (الجدول ١) التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية لم تخلف أثراً ملموساً على الاقتصاد الفلسطيني (UNCTAD, 2011; El-Jafari, 2005; Abdulrazeq, 2002) وهو ما يرجع عموماً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي والقيود المفروضة على التنقل والنفاذ قد حالاً دون أن تصل التأثيرات الإيجابية الكامنة لهذه الاتفاقات إلى مزيج النواتج وهيكل الاقتصاد الفلسطيني. وعلى مدى العقد الماضي عرقلت الإجراءات الأمنية الإسرائيلية وما يتصل بها من ممارسات الاقتصاد الفلسطيني بشكل حاد، وواصلت الحيلولة دون إرساء تعاون دولي فعال وعلاقات شراكة عالمية لصالح التنمية الفلسطينية. وأدت المواجهات العسكرية والسياسية المتكررة إلى تدمير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وأبعدت الموارد المحلية وكذلك المعونة الأجنبية عن أنشطة التنمية لتتوجه إلى جهود الإغاثة الرامية إلى التخفيف من حدة التكلفة البشرية للخراب المتكرر اللاحق بموارد رزق الشعب الفلسطيني. وأحدثت هذه الإجراءات العدائية خسائر فادحة وأعاقت تنويع الصادرات الفلسطينية ورسّخت الاتكال على الواردات من إسرائيل وغيرها. وغدا الاعتماد الهيكلي على الاقتصاد الإسرائيلي، والعجوزات العامة والتجارية الضخمة، وسياسة الإغلاق الإسرائيلية، وتفتت الأسواق، وتدهور البنية التحتية، وارتفاع مخاطر الاستثمار، عوامل بارزة تشل القدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين.

الجدول ١

الاتفاقات التجارية الفلسطينية

السنة	الاتفاقات التجارية	الشريك أو البلد	الأحكام الأساسية
١٩٩٤	بروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية	إسرائيل	اتحاد جمركي مع إسرائيل
١٩٩٥	اتفاق تجاري	الأردن	إعفاءات جمركية لمنتجات معينة
١٩٩٦	إعلان التجارة الحرة	الولايات المتحدة الأمريكية	المنتجات النابعة من الأرض الفلسطينية الختلة معفاة من الرسوم مع معاملة فلسطينية بالمثل
١٩٩٧	اتفاق شراكة مؤقت مع الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي	تجارة حرة
١٩٩٧	اتفاق تجاري	مصر	إعفاءات جمركية لمنتجات معينة
١٩٩٨	تعاون اقتصادي وتجاري	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	اتفاق تجارة حرة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
١٩٩٨	الإطار الكندي الفلسطيني المشترك للتعاون الاقتصادي والتجارة	كندا	تجارة حرة
٢٠٠٠	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	جامعة الدول العربية	تجارة حرة مع البلدان العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
٢٠٠٤	اتفاق تجارة حرة	تركيا	إعفاء من الرسوم الجمركية لكل المنتجات الصناعية

وبالإضافة إلى ذلك فقد خلّفت السياسات الإسرائيلية لتحرير التجارة آثاراً سلبية على تنمية القاعدة الصناعية الفلسطينية منذ أواسط عقد التسعينات. ولم يتمكن المنتجون الفلسطينيون للسلع كثيفة العمالة من الوقوف في وجه المنافسة الشديدة للواردات الرخيصة من البلدان الزاخرة باليد العاملة. كما أن تكلفة المعاملات الباهظة للغاية التي يتحملها المنتجون الفلسطينيون قد أضرت بقدرتهم على التنافس مع الشركات التي تعمل في ظل ظروف تكلفة عادية وتستفيد من السياسات المحلية الداعمة لحكوماتها. ومنذ التسعينات أغلقت العديد من المصانع الفلسطينية أبوابها وهبطت النواتج في عدة أنشطة تصنيعية وصناعية مثل النسيج، والأحذية، والمفروشات، والمنتجات البلاستيكية. وأدى الانخفاض في الأنشطة كثيفة العمالة إلى إلغاء جانب كبير من الطلب على اليد العاملة الفلسطينية غير الماهرة وشبه الماهرة وإلى تفاقم مشكلات البطالة والفقر المروعة بالفعل.

وفوق هذا فإن الأزمات السياسية المتكررة قد أبعدت المعونة الدولية عن الاستثمار في البنية التحتية وبناء القدرات لتتركز على الإغاثة الإنسانية الطارئة ودعم الميزانية لتغطية العجز المالي الشديد والمستمر. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن فاتورة المرتبات العامة الفلسطينية تستهلك نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من النفقات الجارية، فقد بذلت السلطة الوطنية بعض الجهود لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف توليد فرص العمل والحد من الفقر. ومن الأمثلة على ذلك خطة العمل التي أبرمتها السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ لإنشاء الآليات اللازمة لتنفيذ اتفاق الشراكة المؤقت الرامي إلى تعزيز العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. على أن فعالية هذه المحاولات كانت محدودة بسبب ظروف الاستثمار غير المواتية، بما في ذلك سياسة الإغلاق المفروضة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتفتت الاقتصاد، وضعف القدرات المؤسسية للسلطة الفلسطينية.

وهناك عدد من الشروط الأساسية لعملية إدماج الاقتصاد الفلسطيني في النظام التجاري الإقليمي العربي والعالمي التي يكثر الحديث عنها. أولاً، وكما سبقت الإشارة، فإن هناك حاجة لإنهاء القيود الطاغية على حركة الناس والسلع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدت هذه القيود إلى تفتت الاقتصاد الفلسطيني إلى جيوب معزولة فعلياً عن بعضها وعن الأسواق العالمية ومن ثم إلى تعميق تبعيته للسوق الإسرائيلية. كما أن القيود المذكورة زادت من تكاليف المعاملات وحرمت المنتجين الفلسطينيين من وفورات الحجم، وأدت إلى خفض الكفاءة، وحالت دون التحول إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والعمالة الكثيفة. ويعاني المصدرون الفلسطينيون لأن عليهم تحمل تكلفة نقل سلعهم داخل الأرض الفلسطينية المحتلة إلى جانب تكاليف المعاملات الإضافية المرتبطة بالإجراءات الأمنية عند نقاط العبور الحدودية مع إسرائيل. ولم تؤد هذه القيود المكلفة إلى تقويض قدرة الشركات الفلسطينية القائمة على الاستمرار والمنافسة لتصل إلى شفير الإفلاس فحسب، بل أنها تَبَطَّت أيضاً الاستثمارات المحلية والأجنبية المحتملة.

وفي حين أن تخفيف سياسة الإغلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة وإنهاءها في نهاية المطاف يتطلب تعاون إسرائيل والمجتمع الدولي، فإن بالمستطاع معالجة أمر تحديات أخرى حتى في ظل البيئة المقيدة الحالية. وثمة حاجة إلى إعادة النظر في الاتحاد الجمركي مع إسرائيل المنصوص عليه في بروتوكول باريس والذي أضحى يُطبَّق بصورة أحادية وانتقائية بما يتماشى مع المصالح الإسرائيلية. وتتطلب أية استراتيجية اقتصادية جديدة قادرة على الاستجابة للتحديات الحالية الهائلة لإعادة الإعمار الابتعاد عن الإطار السياسي المستند إلى البروتوكول وإدماج الاقتصاد الفلسطيني في نظام تجاري متعدد الأطراف ومستند إلى القواعد. وبمقدور مثل هذه الاستراتيجية أن تضع الاقتصاد الفلسطيني في مسار أرفع من النمو والرفاه عبر تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الاستقلال النسبي للسياسات، والمساهمة في النهوض بثقة المستثمرين، وكل ذلك لا غنى عنه لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إرساء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة على نحو ما تدعو إليه العديد من قرارات الأمم المتحدة. كما أن هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في الجوانب اللوجستية التجارية، وفي خدمات تيسير التصدير، وفي إعمار وتوسيع البنية التحتية المهترئة والقاعدة الإنتاجية المتآكلة بما يتماشى مع العملية الشاملة لإعادة توجيه استراتيجية التجارة الخارجية.

ثانياً - الأنماط التجارية الفلسطينية

تستند هذه الدراسة، في سعيها إلى تتبع وتقييم الهيكل والنمط التجاري الناشئين للاقتصاد الفلسطيني، إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC) خماسي الأرقام. واستُخلصت البيانات العالمية المناظرة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للإحصاءات المتعلقة بتجارة السلع الأساسية (COMTRADE).

وتفترض النظرية الاقتصادية أن المزايا النسبية والتنافسية وكذلك جمهرة من المتغيرات الاقتصادية والجغرافية الأخرى تحدد الأنماط التجارية لبلد ما. ومن الناحية النظرية فإن سعر الصرف الحقيقي، والدخول المعينة، والقرب الجغرافي هي عوامل محيطة أساسية للأنماط التجارية. غير أنه في حالة الأرض الفلسطينية المحتلة فإن العوامل السياسية هي التي صاغت على الدوام الحصائل الاقتصادية. وقبل الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ كانت الضفة الغربية تخضع للإدارة الأردنية وتتاجر مع الأردن أساساً، في حين كان قطاع غزة خاضعاً للإدارة المصرية ويتاجر مع مصر. ومنذ عام ١٩٦٧ حوِّلت التجارة مع الأسواق التقليدية إلى إسرائيل. وقام إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣، والمعروف أيضاً باسم اتفاقات أوسلو، بتقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث مناطق. وتخضع المنطقة ألف لحكم السلطة الفلسطينية، بينما تخضع المنطقة باء لحكم مشترك للسلطة الفلسطينية وإسرائيل، أما المنطقة جيم فهي تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي عام ٢٠٠٥ فكَّت إسرائيل من جانب واحد ارتباطها بقطاع غزة، ولكنها احتفظت بالسيطرة على حدوده، وقامت بإغلاقها بصورة روتينية تبعاً للظروف السياسية. ونتيجة ذلك فقد اختنقت التجارة الخارجية والأنشطة الإنتاجية لقطاع غزة بفعل القيود على التنقل والتكاليف الجسيمة. وفي الضفة الغربية فإن جدار الفصل المبني عام ٢٠٠٢ يعيق التجارة الفلسطينية مع إسرائيل والبلدان الأخرى، ويزيد من تفاقم مشكلة أسعار النقل والتحويلات. وتضطلع مثل هذه الحقائق السياسية بدور طاغ في تشكيل التجارة الخارجية والحياة الاقتصادية الكلية الفلسطينية.

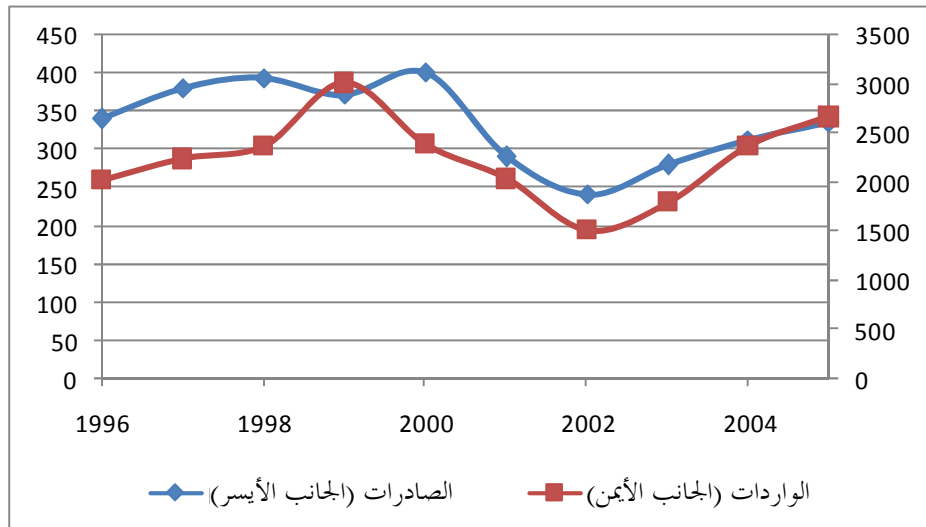
وكما يتبين من الشكل ١ فإن الصادرات الفلسطينية كانت مستقرة نسبياً بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٥، حيث تراوحت ضمن نطاق ٣٠٠-٤٠٠ مليون دولار أمريكي، في حين كانت الواردات أكثر تقلباً. وفيما يتصل بالفترة قيد البحث فقد بلغ العجز في تجارة البضائع ذروته عام ١٩٩٩ حين بلغ ٢,٥ مليار دولار أمريكي بينما وصل إلى أدنى درجاته عام ٢٠٠٢ حيث كانت قيمته ١,٥ مليار دولار أمريكي نتيجة تشديد سياسات الإغلاق الإسرائيلية في ذلك العام. وتؤثر سياسات الإغلاق على ميزان الحساب الجاري الفلسطيني بطريقتين: الأولى مباشرة عبر القيود المادية المفروضة على حركة البضائع عبر الحدود، والثانية من خلال فقدان الدخل الأجنبي الناجم عن القيود المفروضة على عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

وغالباً ما يكون مسار الصادرات والواردات الفلسطينية متلازماً في ارتفاعه وانخفاضه، مع هيمنة الواردات عادة على الميزان التجاري وإظهارها تفاوتاً أكبر بسبب حساسيتها إزاء التغيرات في مستوى المعونة الأجنبية. ولذلك فإن تحولات الميزان التجاري الفلسطيني تتحدد في العادة بفعل متغيرات الواردات، مع اضطلاع الصادرات بدور ثانوي بالنظر إلى ضآلة حجمها بالمقارنة مع الواردات.

الشكل ١

صادرات وواردات البضائع الفلسطينية، ١٩٩٦-٢٠٠٥

(بملايين الدولارات)

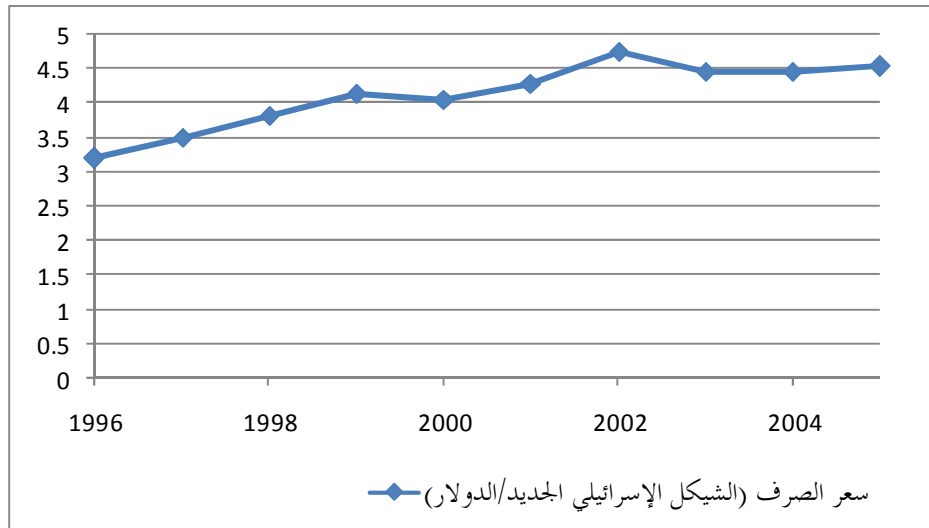


وكما سبق ذكره فإن هناك ثلاث عملات مستخدمة في الاقتصاد الفلسطيني وهي: دولار الولايات المتحدة، والدينار الأردني، والشيكال الإسرائيلي الجديد. وسعر صرف الدولار مقابل الدينار الأردني ثابت، في حين تم تحرير سعر صرف الشيكال الإسرائيلي الجديد. وقامت دراسة El-Jafari and Daoud (2006) بتقييم دور سعر الصرف وخلصت إلى أن الميزان التجاري الفلسطيني لا يظهر حساسية إزاء التغيرات في سعر الصرف الاسمي للشيكال الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار، ولا تجاه التغيرات في نسب التبادل التجاري. ويبلغ معامل الارتباط البسيط بين الصادرات وسعر صرف الشيكال الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار الأمريكي ٠,٦٣، في حين تصل قيمته بالنسبة إلى الواردات إلى ٠,١٤، ما يعكس ارتباطاً أقوى مع الصادرات منه مع الواردات. وتشير اختبارات الأهمية إلى أن الصادرات تتسم بمرونة أشد فيما يتعلق بسعر الصرف من الواردات، رغم أن نسبة ضخمة من الصادرات الفلسطينية، قدرها ٩٠ في المائة، تذهب إلى إسرائيل. على أن هذه النتائج لا تعني انتفاء أهمية سعر الصرف بالنسبة للتدفقات التجارية، حيث إنه جرى استخدام سعر الصرف الاسمي عوضاً عن سعر الصرف الحقيقي الأكثر ملاءمة.

والعامل الأهم بالنسبة للميزان التجاري هو مدى شدة سياسة الإغلاق الإسرائيلية، وعلى وجه التحديد إمكانية نقل البضائع عبر الحدود، وسهولتها، وتكلفتها. وكما هو موضح في الشكل ٢ فقد شهد الشيكل الإسرائيلي الجديد اتجاهًا انخفاضياً خلال معظم الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥. على أنه يبدو أن التطورات السياسية، التي تخلّف عادة تبعات اقتصادية واسعة المدى، هي التي تمثل العوامل المقررة لمستوى الصادرات والواردات الفلسطينية وتركيبها. وعلى نحو ما يبين الشكل ١ فإن كلاً من الصادرات والواردات قد انخفضت في أعقاب سياسات تقييد التنقل والنفوذ التي فرضت على اليد العاملة والبضائع الفلسطينية في مرحلة ما بعد عام ١٩٩٩.

الشكل ٢

سعر صرف الشيكل الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار



ألف - تركيب الواردات الفلسطينية واتجاهاتها

يعرض الجدول ٢ تركيب الواردات الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥. ومجموعات التصنيف الموحد للتجارة الدولية التي تحمل الأرقام صفر و٣ و٤ هي منتجات أولية كثيفة العمالة، في حين أن المجموعات من ٥ إلى ٩ هي منتجات مصنّعة ذات كثافة رأسمالية. ويكشف الجدول أن الأغذية والحيوانات الحية (المجموعة صفر) تحتل المرتبة الثانية بين الواردات. أما المجموعتان اللتان تحتلان المرتبة الأولى والثالثة فتتناوبان بين أنواع الوقود المعدني، والمزئقات، والمواد الأخرى ذات الصلة (المجموعة ٣) والبضائع المصنّعة (المجموعة ٦)، وقد ظلت هاتان المجموعتان تحتلان المرتبة الثالثة والمرتبة الأولى على التوالي حتى عام ٢٠٠١. وتبادلت المجموعتان المذكورتان الترتيب في الفترة اللاحقة لعام ٢٠٠١، مما يعكس الوزن الترجيحي النسبي للواردات الأساسية (الضروريات) في مجموع الواردات. ويمكن تفسير ذلك بالانخفاض السريع جداً في الناتج المحلي الإجمالي المطلق والفردى إثر الانتفاضة الثانية وما تلاها.

وبصورة إجمالية فإن المجموعات صفر و ٣ و ٦ تشكل نحو ٦٠ في المائة من الواردات الفلسطينية. وتوضح الدراسة المفصلة لمستوى السلع المنفردة أن هناك تسع سلع في المجموعة ٣ تهيمن على الواردات في هذه المجموعة، ويُستورد الجانب الأعظم منها من إسرائيل أو عبرها. ويؤكد ذلك الحاجة الملحة لأن يعيد واضعو السياسات الفلسطينيين تقييم بروتوكول باريس وأن ينظروا في إمكانية استيراد أنواع الوقود المعدني، والمزئقات، والمواد الأخرى ذات الصلة من مصادر إمداد مستقرة وموثوقة، مثل الدول العربية المصدرة للنفط، حيث تنخفض التكلفة ويتيسر الحصول على شروط مواتية عبر المفاوضات.

الجدول ٢

تركيب واردات البضائع الفلسطينية

(النسبة المئوية)

مجموعات التصنيف الموحد										مجموعات التصنيف الموحد
										للتجارة الدولية
٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
١٧,٠	١٩,٨	٢١,٠	٢١,٤	٢٠,١	١٨,١	١٧,٤	١٨,٨	٢١,٨	٢١,٠	صفر- الأغذية والحيوانات الحية
٣,٨	٤,٦	٥,٠	٥,١	٤,٨	٤,٣	٣,٥	٤,١	٣,٢	٥,٣	١- المشروبات الخفيفة والتبغ
٢,٣	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,١	٢,٦	٢,٤	٢,٨	٣,٤	٣,٤	٢- المواد الخام، والمواد غير الغذائية، باستثناء الوقود
٢٧,٠	٢٧,٨	٢٣,٧	٢٣,٧	١٨,٦	١٩,١	١٣,٠	١٧,٣	١٦,٩	١٩,١	٣- أنواع الوقود المعدني، والمزئقات، والمواد ذات الصلة
٠,٨	٠,٩	١,١	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١,١	١,١	٤- الزيوت الحيوانية والنباتية والدهون
٨,٣	٨,٥	٩,٠	٩,٢	٨,٠	٩,٧	٧,٥	٨,٠	٧,٦	٧,٨	٥- المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة
١٨,٤	١٨,٩	١٩,٥	١٩,٢	٢٤,٥	٢١,٩	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٦,٣	٢٣,٠	٦- البضائع المصنّعة
١٦,٢	١١,٩	١١,٨	١١,٩	١٢,٢	١٤,٨	٢,٠	١٦,٣	١٢,٤	١٢,٥	٧- الآلات ومعدات النقل
٥,٥	٥,٦	٦,٥	٥,٩	٨,٩	٨,٤	١٠,٥	٧,٤	٦,٨	٦,٦	٨- مواد مصنّعة متنوعة
٠,٧	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٢	٩- سلع غير مصنّعة
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	المجموع
٢ ٦٦٤	٢ ٣٧٣	١ ٨٠٠	١ ٥١٦	٢ ٠٣٣	٢ ٣٨٣	٣ ٠٠٧	٢ ٣٧٥	٢ ٢٣٩	٢ ٠١٦	المجموع (ملايين الدولارات)

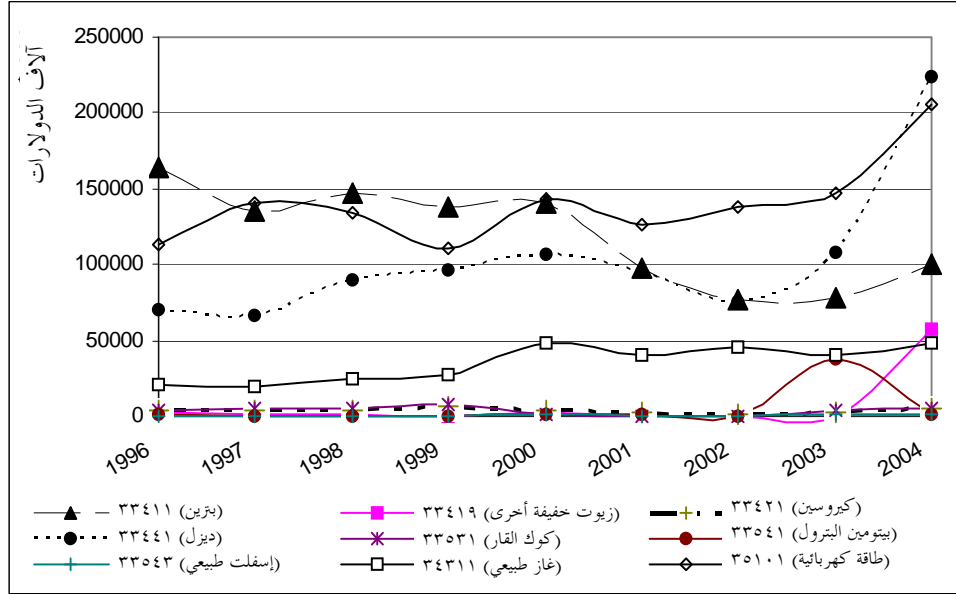
ويشير الشكل ٣ إلى أن واردات الكهرباء قد تجاوزت واردات البترين منذ عام ٢٠٠١، في حين أن هناك زيادة حادة جلية في حالة وقود الديزل. وتجدر الإشارة إلى أن جانباً ضخماً من هذه الزيادة في قيمة واردات الديزل يرجع إلى التغيرات التصاعديّة في أسعار هذه المادة. فقد كان سعر اللتر للمستهلك ١,٨٠ شيكل إسرائيلي جديد (٠,٤٣ دولار أمريكي) عام ٢٠٠١. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، قفز هذا السعر إلى نحو ٣,٠٠ شيكلات إسرائيلية جديدة (٠,٦٧ دولار أمريكي) ثم وصل إلى ٤,٤٠ شيكل إسرائيلي جديد (١,١٣ دولار أمريكي).

عام ٢٠٠٩. كما أن هناك اتجاهًا تصاعدياً ملحوظاً في واردات الغاز الطبيعي حيث زادت قيمة هذه الواردات من ٢٠,٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٦ إلى ٤٨,٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٤، وهو ما يكافئ معدل نمو سنوي متوسط قدره ١٧ في المائة.

الشكل ٣

فئات الواردات لمجموعة مختارة من أنواع المعادن والوقود

(بالآلاف الدولارات)



بالنسبة للمجموعة ٦ (البضائع المصنّعة) فإن الانخفاض الأضخم في الواردات كان في فئة مواد البناء (SITC 66000-66999). ووفقاً للبيانات الإجمالية فإن واردات هذه الفئة هبطت من مستوى عالٍ قدره ٢٥٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٩ إلى أقل من ١٠٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٢. وعلى وجه الخصوص فإن واردات أواني المائدة الزجاجية، وقوالب البناء، والأجر الخزفي، والرخام من إسرائيل قد هبطت جميعاً في فترة ما بعد عام ٢٠٠١. وبعد هذه الفئة تجيء فئة مواد البناء الحديدية (SITC 67000) التي هبطت إلى مستوى منخفض قدره ٥١ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٢ قبل أن تعاود الارتفاع إلى ١١١ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٤، وهي زيادة ترجع في جانب منها إلى ارتفاع الأسعار. وأخيراً فإن المنتجات النسيجية (SITC 65000)، التي تأتي في المرتبة الثالثة ضمن الفئة ٦، قد انخفضت بشدة أكبر بالمقارنة مع الفئات المذكورة آنفاً. وتشكل الفئات الفرعية الثلاث مجتمعة نسبة ٦٦ في المائة في المتوسط من الفئة الإجمالية. وحقق الذهب غير النقدي السلعي، وغير المشغول أو في الصيغ شبه المصنّعة أو المسحوقية (SITC 97101) فائضاً خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ إلا أنه انزلق إلى عجز ضخم عام ٢٠٠٥. وتذبذبت واردات الآلات والنقل حول مستوى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً باستثناء عام ١٩٩٩ حينما قفزت إلى ٦٠٠ مليون دولار أمريكي.

وترجع الزيادة الضخمة في العام المذكور إلى واردات المحركات وأجزاء المحركات ومولّدات التيار المتناوب. وتشير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية إلى أن جزءاً كبيراً من الواردات كانت بضائع استهلاكية لا تسهم في النمو بغض النظر عن أهميتها في ضوء الأزمات الإنسانية والإنتاجية المحلية المتكررة.

باء- تركيب الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها

تحتل البضائع المصنّعة (المجموعة ٦ من التصنيف الموحد للتجارة الدولية)، وكما يوضح الجدول ٣، المرتبة الأولى في قائمة الصادرات الفلسطينية، حيث تشكل نسبة ٤٠ في المائة من مجموع الصادرات، بما قيمته نحو ١٣٦ مليون دولار أمريكي في المتوسط. ومن بين العناصر المساهمة الرئيسية الأخرى المواد المصنّعة المتنوعة (المجموعة ٨) والأغذية والحيوانات الحية (المجموعة صفر). وتدل دراسة الميزان التجاري للمجموعات الرئيسية إلى أن هذا الميزان كان سالباً بالنسبة لكل فئة باستثناء فئة السلع غير المصنّعة (المجموعة ٩)، التي سجلت فائضاً قدره ١,٩ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٣ و ٤ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ٢٠٠٤. كما أن معدل العجز لهذه الفئة كان الأدنى فيما يتعلق ببقية السنوات في الجدول ٣.

الجدول ٣

توزيع السلع في الصادرات التجارية

(النسبة المئوية، بملايين الدولارات)

مجموعات التصنيف الموحد للتجارة الدولية										
٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
١٠,٨	١١,٥	١٢,٢	١١,٢	١١,٧	٢١,١	١٦,٤	١٥,٧	١٥,٠	١٤,٣	صفر- الأغذية والحيوانات الحية
٤,٣	٥,٥	٤,٦	٥,٧	٤,٦	٣,٤	٣,٩	٦,٥	٥,٢	٤,٥	١- المشروبات الخفيفة والتبغ
٣,٩	٣,٦	٤,٨	٦,٠	٤,٤	٣,٩	٣,٦	٤,٥	٤,٥	٦,٩	٢- المواد الخام، والمواد غير الغذائية، باستثناء الوقود
٣,٦	٣,٤	١,٤	١,٠	٠,٧	٠,٩	١,٣	١,٨	١,٦	٢,٤	٣- أنواع الوقود المعدني، والمزلاقات، والمواد ذات الصلة
٣,٧	٣,٢	٢,٦	٢,٤	٢,٠	١,٤	١,١	١,٤	٢,١	٢,٦	٤- الزيوت الحيوانية والنباتية والدهون
٨,٦	٩,٤	٩,٣	٨,٤	٩,٥	٧,٤	٨,١	٦,٣	٦,٠	٧,٠	٥- المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة
٣٨,٧	٣٩,٢	٣٩,٥	٣٩,٤	٤١,٥	٣٨,٢	٤٠,٦	٤٢,٠	٤٣,٥	٤٠,٧	٦- البضائع المصنّعة
١١,٦	١٢,٥	١٣,٩	١٦,٢	١٣,٤	٩,٧	١٠,٥	٩,٩	١٠,٣	١١,٥	٧- الآلات ومعدات النقل
١٩,٩	١٩,٥	١٨,٢	٢٠,٧	١٩,٥	١٧,٦	١٩,٢	١٦,٤	١٤,٩	١٥,٣	٨- مواد مصنّعة متنوعة
١,٠	٠,٠	٢,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٣	١,٤	٠,٣	٩- سلع غير مصنّعة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع
٣٣٥	٣١٣	٢٨٠	٢٤١	٢٩٠	٤٠١	٣٧٢	٣٩٣	٣٨٠	٣٤٠	المجموع (ملايين الدولارات)

ومع أن الصادرات الفلسطينية ضئيلة بالمقارنة مع الواردات فإن من المنتظر كثيراً، ووفقاً لمعظم وصفات السياسات الاقتصادية التقليدية، أن تخلق فرص عمل إضافية وأن تسهم في استيعاب العمال المسرحين. وبما أن الجانب الأعظم من الصادرات الفلسطينية يستند إلى الموارد، على نحو ما سيتم إيضاحه لاحقاً، فإن من المستبعد جداً من الناحية الواقعية انتظار أن يعمل قطاع التصدير كمحرك للنمو في ظل وضعه الراهن دون دعم سياسي. ويرجع ذلك في جانب منه إلى الاتجاه غير الموازي لنسب التبادل التجاري لمزيج الصادرات والافتقار إلى صلات وتأثيرات جانبية لهذه الصادرات. ويوضح تفحص البيانات على مستوى الأرقام الخمسة للتصنيف الموحد للتجارة الدولية أن حجر البناء كان السلعة التصديرية الفلسطينية الرئيسية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٤. على أن قيمة صادرات هذه المادة انخفضت من ٤٦ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٦ إلى ٢٨ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك فإن نصيب المادة المذكورة من مجموع الصادرات هبط من ١٣,٥ في المائة إلى ٩ في المائة في الفترة ذاتها. وسلكت الصادرات البارزة الأخرى اتجاهاً مماثلاً. وتقلبت القيمة التصديرية للسلع العشر الأولى بين ٣٥ و ٤٠ في المائة من مجموع الصادرات خلال تلك الفترة.

جيم - تركيز التجارة الفلسطينية

شكلت السلع المستوردة العشر الأولى، معاً، نسبة ٢٥-٣٥ في المائة من مجموع الواردات. واندرجت المجموعات الرئيسية ٣ و ٦ و ١٠ وصفر (أنواع الوقود المعدني، والمزلاقات، والمواد ذات الصلة؛ والبضائع المصنّعة؛ والمشروبات الخفيفة والتبغ؛ والأغذية والحيوانات الحية) على الدوام ضمن قائمة الواردات العشر الأولى. وكان البترين هو السلعة المستوردة الرئيسية حتى عام ١٩٩٩، بقيمة إجمالية تراوحت بين ٧٧ مليون دولار أمريكي و ١٧٠ مليون دولار أمريكي. وبحلول عام ٢٠٠٠ أضحى الطاقة الكهربائية هي السلعة المستوردة الرئيسية حيث شكلت نسبة تقرب من ٨,٦ في المائة من مجموع الواردات. وفيما يتصل بالصادرات فإن قائمة المواد العشر الأولى تشمل دائماً المجموعات ٦ و ١ و ٢ و ٨ (السلع المصنّعة؛ والمشروبات الخفيفة والتبغ؛ والمواد الخام، والمواد غير الغذائية، باستثناء الوقود؛ والمواد المصنّعة المتنوعة).

الجدول ٤

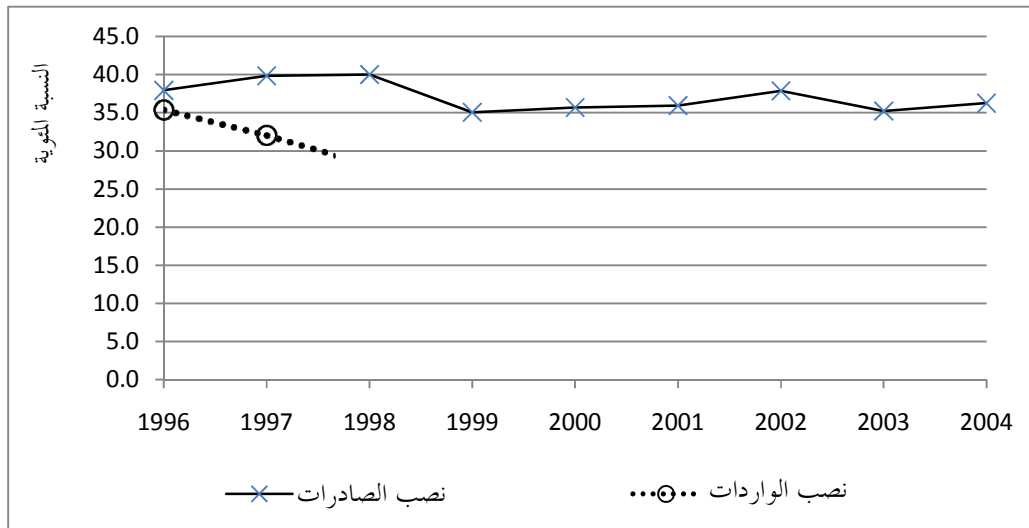
سلع التصدير والاستيراد الفلسطينية العشر الأولى عام ٢٠٠٠

المرتبة	الصادرات	الواردات
١	أحجار البناء أو النحت (باستثناء الألواح) والمواد المصنوعة منها، وغير المصنفة في مكان آخر، المنشورة أو المقطعة	الطاقة الكهربائية
٢	الرخام، والترافرتين، والمرمر، والمواد المصنوعة منها، المنشورة أو المقطعة	البترين، بما في ذلك بترين الطائرات

المرتبة	الصادرات	الواردات
٣	البرتنال الطازج أو المبرد	زيت الوقود (الديزل)، غير المصنف في مكان آخر
٤	الخيار الطازج أو المبرد	إسمنت بورتلاند
٥	لفائف التبغ	غاز طبيعي مسيل
٦	أدوية غير محددة في مكان آخر ومعبأة في جرعات مقيسة	مستحضرات علفية لتسمين الماشية
٧	قضبان وعيدان حديدية/فولاذية مبرومة بدرجة ٦٠ ومحتوية من حيث الوزن على أقل من ٠,٦ من الكربون	مواد حفّازة ومستحضرات تحفيزية أخرى
٨	البندورة الطازجة أو المبردة	حيوانات من غير الأصيلة المخصصة للإنسال
٩	أكياس وحقائب بلاستيكية	مشروبات خفيفة معدنية (بيسي وكوكاكولا)
١٠	أحجار لركام الخرسانة	قضبان وعيدان حديدية/فولاذية مبرومة بدرجة ٦٠ ومحتوية من حيث الوزن على أقل من ٠,٦ من الكربون

الشكل ٤

نصيب سلع التصدير والاستيراد العشر الأولى من مجموع الصادرات والواردات



وتستحق قائمتا السلع العشر الأولى (الجدول ٤)، سواء المتعلقة بالواردات أو بالصادرات، اهتماماً خاصاً بسبب نصيبها العالي في مجموع الصادرات والواردات ولأنها قادمة أصلاً من إسرائيل أو عبرها أو متجهة إلى أسواقها. وبما أن إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة تستخدمان العملة ذاتها، فإن من المستبعد أن يؤثر سعر صرف الشيكيل الإسرائيلي الجديد على التدفقات التجارية بينهما. ويشير الشكل ٤ إلى أن للظروف السياسية تأثيرات أعمق على التدفقات التجارية بين الاقتصادين، مع اتسام الواردات بحساسية أشد إزاء

التطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة بالمقارنة مع الصادرات. وخلال فترة الهدوء والاستقرار بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ ارتفع حجم الصادرات والواردات على حد سواء، وهو ما انطبق أيضاً على العجز التجاري. غير أن النصيب المنكماش للواردات العشر الأولى يدل على أنها لم تكن تزداد بسرعة زيادة مجموع الواردات. على أن العكس حدث في فترة ما بعد عام ١٩٩٩ حين فرضت إسرائيل قيوداً شديدة على تنقل الشعب الفلسطيني وحركة البضائع. وتتسق هذه النتيجة مع واقع أن هذه السلع أساسية، ومن ثم فإنها تتسم بضعف مرونة الطلب الداخلية: فحين يرتفع الدخل فإن واردات مثل هذه السلع لا ترتفع بسرعة مماثلة لبقية السلع، مما يؤدي إلى انخفاض نصيبها.

وعلى ما يبدو فإن اتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع العديد من شركائها التجاريين لم تؤثر على التدفقات التجارية الفلسطينية، باستثناء حدوث تحسن طفيف في الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي انطلاقاً من عام ٢٠٠١. ويتجلى الدور الحاسم والطاغي الذي تضطلع به العوامل السياسية في صياغة الحاصلات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة من أنه على الرغم من إبرام السلطة الفلسطينية للعديد من اتفاقات التجارة الحرة، فإن الاقتصاد الفلسطيني يظل يعتمد بشدة على إسرائيل كسوق للتصدير. وللسبب ذاته فإن التجارة مع البلدان العربية ما تزال غير مهمة، على الرغم من الإمكانيات العالية للتجارة ولإدماج الاستثمارات المباشرة الأجنبية القائمة مع هذه البلدان^(٣). ويقتصر هذا المستوى المنخفض من التبادل مع البلدان العربية على الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وبلدان الخليج العربي الأخرى. على أن الصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي قد أحدثت شرخاً طفيفاً في الاتكال المفرط على الأسواق الإسرائيلية. وعلى جانب الواردات فإن إسرائيل، والبلدان الآسيوية العربية، وبلدان الاتحاد الأوروبي هي مصدر كل الواردات الفلسطينية تقريباً، والتي تتسم بتركيز أقل بكثير مما هو قائم بالنسبة للصادرات. ويوفر الجدولان ٥ و ٦ المزيد من التفاصيل حول مصادر الصادرات والواردات الفلسطينية.

(٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر Elkhafif et al., eds. (forthcoming), Trade policies, employment and poverty in Arab countries.

الجدول ٥

توزيع الصادرات الفلسطينية بحسب الوجهة

(النسبة المئوية)

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	مجموعات البلدان
٧	٦	٥	٦	٥	٧	٢	٣	٥	٦	البلدان العربية الآسيوية
٨٧	٩١	٩٢	٩٠	٩٤	٩٢	٩٧	٩٧	٩٤	٩٤	البلدان الآسيوية الأخرى، بما في ذلك إسرائيل
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	البلدان العربية الأفريقية
١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	أمريكا الشمالية
٣	٢	٣	٤	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الاتحاد الأوروبي
٣٣٥	٣١٣	٢٨٠	٢٤١	٢٩٠	٤٠١	٣٧٢	٣٩٣	٣٨٠	٣٤٠	المجموع (بملايين الدولارات)

الجدول ٦

توزيع الواردات الفلسطينية بحسب المصدر

(النسبة المئوية)

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	مجموعات البلدان
١	١	١	١	١	١	٢	٢	١	٠	البلدان العربية الآسيوية
٨٤	٨٥	٨٤	٨٤	٧٥	٨٢	٧٦	٨٤	٨٧	٨٩	البلدان الآسيوية الأخرى، بما في ذلك إسرائيل
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	البلدان العربية الأفريقية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	البلدان الأفريقية الأخرى
١	٢	٢	صفر	٢	٢	٣	١	١	١	أمريكا الشمالية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	بلدان أمريكا الوسطى
صفر	١	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	بلدان أمريكا الجنوبية
٩	٩	٩	١٢	١٨	١١	١٧	١٠	٨	٨	الاتحاد الأوروبي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	صفر	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	بلدان أوروبا الشرقية
صفر	صفر	١	١	١	١	صفر	صفر	صفر	صفر	بلدان أخرى
٢٦٦٤	٢٣٧٣	١٨٠٠	١٥١٦	٢٠٣٣	٢٣٨٣	٣٠٠٧	٢٣٧٥	٢٢٣٩	٢٠١٦	المجموع (بملايين الدولارات)

دال - التدابير التصحيحية للسياسة التجارية

على الرغم من البيئة السياسية والتجارية الحالية غير المواتية فإن من الواجب منح الأولوية القصوى في السياسات والبحوث الاقتصادية لتعزيز المزايا التنافسية للصادرات وللإنتاج المحلي للسلع الجاري استيرادها. وتتناول دراستنا (UNCTAD 2004b, 2009a) مسألة

المزايا النسبية المستندة إلى التكلفة وجودة المنتجات. غير أن المستلزمات الأساسية لتمكين الشركات الفلسطينية من تحقيق وفورات حجم ضخمة غير متوافرة بشكل كاف، نتيجة ضآلة السوق المحلية الفلسطينية، وتفتت الأسواق الداخلية والقاعدة الإنتاجية، والعزلة عن الأسواق العالمية. وفي ظل هذه البيئة المناوئة فإن اختيار الشركات الفلسطينية للسلع التي تُنتج للأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء لم يعد يخضع فحسب للاعتبارات الاقتصادية وذلك بفعل التكلفة الإضافية الناجمة عن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان أيضاً. وأسفرت هذه العوائق عن تغير مزيج النواتج بحيث اتجه نحو المنتجات ذات القيمة المضافة الأدنى، وعن فقدان وفورات الحجم، وتفشي انعدام الكفاءة، وإضعاف القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية، وتقييد قدرة الحكومة على توجيه الإنتاج نحو القطاعات الاستراتيجية والأنشطة ذات العمالة الكثيفة، وانكماش قطاع السلع المتداولة، والحرمان من المزايا المعروفة للمشاركة في التجارة الدولية. وكما يشير تقرير UNCTAD (2009a) فإن هناك حاجة لإجراءات تصحيحية وتأهيلية واسعة النطاق لتحرير القطاع الفلسطيني للسلع المتداولة وإعادة بنائه بحيث يمكن له الاضطلاع بدور أساسي في الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني. ومن بين الأنماط المعقولة للتدخل السياسي، والمتمتعة بإمكانات ضخمة، اعتماد استراتيجية ذات شقين موجهة نحو القطاع الفلسطيني للسلع المتداولة تشمل في آن معاً على إجراءات لترويج التصدير ولدعم الاستعاضة التصحيحية للواردات. (انظر المزيد من التفاصيل عن الاستعاضة التصحيحية للواردات أدناه).

ويشير الحجم الضخم للواردات بالأرقام المطلقة وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى إمكانيات محتملة للإنتاج المحلي لبعض السلع التي ما تزال تستورد حتى الآن. على أنه بسبب القاعدة الإنتاجية المتآكلة، ومن ثم القدرة الضعيفة للإنتاج المحلي، فإن أي حقن للأموال سيؤدي إلى زيادة الواردات، ومن ثم تفاقم العجز التجاري، عوضاً عن زيادة الإنتاج المحلي^(٤). وفي حال قيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ سلسلة من إجراءات السياسات المناسبة لدعم الإنتاج المحلي للسلع الجاري استيرادها، فإن تصنيف مثل هذه السياسات على أنها سياسات نموذجية للاستعاضة عن الواردات لن يكون مجافياً للدقة، بالنظر إلى أن الهيكل الراهن للإنتاج المحلي وللواردات لا يرجع إلى عمل قوى السوق، بل إنه نتيجة مباشرة لأكثر من أربعة عقود من السياسات الإسرائيلية التقييدية التي أعاقت نمو القطاع الفلسطيني للسلع المتداولة. وتوخياً للوضوح فإن هذه الدراسة تستخدم من الآن فصاعداً مصطلح "الاستعاضة التصحيحية عن الواردات" للتأكيد على أن توصيات السياسات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية ترجع إلى الحاجة إلى تصحيح التشوهات المرتبطة بالاحتلال، وأنها لا تتعارض مع مبادئ المنافسة والتجارة الحرة. وجوهر السياسة الصناعية المقترحة هنا لا يتمثل في منح منتجي السلع المتداولة مزايا على المنافسين الأجانب، بل في إزالة الآثار التراكمية للمثبطات التي

(٤) للاطلاع على مزيد من الأدلة عن الإمكانيات الإنتاجية في الأرض الفلسطينية المحتلة، انظر UNCTAD (2010).

خضعوا لها على مدى عقود أو التعويض عنها جزئياً. وعلى أية حال، فإن اختيار السلع التصديرية التي يمكن أن تكون هدف أنشطة الإنتاج المحلي وترويج التصدير يجب أن تستند في الوضع الأمثل إلى المعايير التالية:

(أ) **الحجم.** في حال استيراد سلعة ما بتكلفة إجمالية عالية فإنها تثقل الميزان التجاري كثيراً. ويمكن تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات إذا كان بالمستطاع إنتاج مثل هذه السلعة محلياً بصورة تنافسية. وفيما يتعلق بالصادرات فإن ارتفاع نصيب سلعة تصديرية قد يدل على تمتعها بميزة نسبية، ومن ثم فإن ذلك قد يشير إلى احتمال دعمها ورعايتها. وعلى الرغم من أن الموارد الطبيعية تضطلع بأدوار مهمة هنا فإن مزايا التكلفة يمكن أن تتحقق عبر النهوض بالبيئة التجارية، ونوعية ونطاق البحوث والتطوير، وجودة المنتجات. وفي ضوء هذه الاعتبارات فإن حجر البناء يبرز كسلعة مرشحة لأنشطة ترويج الصادرات في حين أن من الواجب دراسة أمر الكهرباء فيما يتعلق بالاستعاضة عن الواردات؛

(ب) **تأثير العمالة.** يشير فرط ارتفاع نسبة الواردات الفلسطينية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الاستعاضة التصحيحية عن الواردات يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في تقويم مسار البطالة العالية المتفشية والمستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال استهداف الصناعات كثيفة العمالة. وعلى الرغم من أن إسرائيل هي المصدر المهيمن، ودون منازع، لواردات الأرض الفلسطينية المحتلة فإن أسواقها تستوعب مقادير ضئيلة فحسب من المنتجات الفلسطينية، مما يؤدي إلى عجز تجاري فلسطيني مع إسرائيل تراوح بين ٣٩ و ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية. وفضلاً عن ذلك فقد قللت إسرائيل من اعتمادها على العمال الفلسطينيين، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني. وبمقدور سياسات الاستعاضة التصحيحية عن الواردات أن تقوم بدور مهم في خلق فرص العمل. وثمة موضوع ذو صلة وهو نقل مواقع الصناعات الذي اكتسب في السنوات الأخيرة اهتماماً نظرياً وتجريبياً على حد سواء (Powers, 2004). وعبر السياسة المحلية الصحيحة، والبيئة السياسية المتواترة، وإزالة العوائق القائمة أمام القدرة الإنتاجية لليد العاملة الفلسطينية فإن بمقدور الأرض الفلسطينية المحتلة أن تطور سلعةً كثيفة العمالة وقاعدة إنتاجية مزدهرة. وهكذا فإن الشركات الأجنبية في الاقتصادات الضخمة قد تقوم في المستقبل بنقل بعض أنشطتها الإنتاجية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة للاستفادة من المستوى المنخفض للأجور في الاقتصاد الفلسطيني. ويعتبر هذا البديل جذاباً للغاية إذ إنه لا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري فحسب بل وإلى التعجيل بوتيرة نقل التكنولوجيا أيضاً؛

(ج) **مستوى الإنتاج المحلي.** إن ضمان فعالية الاستعاضة عن الواردات يتطلب أن يكون الإنتاج قابلاً للاستمرار، ومجدياً من حيث التكاليف، و متمعاً بالقدرة على المنافسة. ويمكن النهوض بترويج إنتاج بعض السلع إذا ما قامت السياسة التجارية بتشجيع التنمية الصناعية التي تستفيد من الصلات السابقة واللاحقة للشركات الفلسطينية وتعززها.

(د) **حجم المشتريات الحكومية.** يدل النصيب الضخم نسبياً للحكومة الفلسطينية في الإنفاق الإجمالي على توافر الفرص لسياسة عامة تستهدف مباشرة بعض الصناعات بغرض ترويجها. وينص القانون الفلسطيني رقم ٩ (١٩٩٨) على أنه يتعين على المشتريات الحكومية منح الأولوية للسلع المنتجة محلياً شريطة تلبيتها لمعايير الجودة. غير أن من الواجب تفسير شرط الجودة تفسيراً فضفاضاً لمراعاة المنافع الاجتماعية الحيوية الإجمالية الناجمة عن تفضيل المنتجين الفلسطينيين عند القيام بالمشتريات الحكومية. إلا أن الإجراءات السياسية الحكومية الرامية إلى مساندة الشركات الفلسطينية المحلية ينبغي أن تترافق مع ضمانات كافية تكفل التحسين المتواصل للجودة والقدرة التنافسية. ويمكن استخلاص دروس قيمة من تجارب البلدان النامية لتفادي مثلث اعتماد سياسات الاستعاضة عن الواردات التي يمكن أن تسفر، إن لم تكن حسنة التصميم والتنفيذ، عن أوجه قصور طويلة الأجل، ونزعة ريعية، والانتكال على الحكومة. وبإمكان الجهات المانحة للمعونة أن تسهم إسهاماً مهماً في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال قيامها، وحيثما أمكن، بمنح الأفضلية للمنتجين الفلسطينيين ومصادر الإمداد الفلسطينية عند شرائها لأنواع المختلفة من السلع التي تستخدمها وتوزعها في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(هـ) **الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.** أدى الاعتماد العميق على الاقتصاد الإسرائيلي كمصدر للواردات الأساسية إلى زيادة هشاشة المجتمع الفلسطيني إزاء السياسات الإسرائيلية في مجرى النزاع الجاري. وقاد هذا الانتكال، بالإضافة إلى تحكّم إسرائيل بالحدود الفلسطينية، إلى اختناقات في الإمدادات واختلال تدفق السلع الأساسية، ولا سيما في أوقات الأزمات السياسية والأمنية. ويمكن السعي لتحقيق أهداف استراتيجية عبر تشجيع الإنتاج المحلي لبعض السلع، ولا سيما الطاقة، ومدخلات وبنود غذائية معينة.

الإمكانيات الكامنة للاستعاضة التصحيحية عن الواردات

تشير دراسة (Harris et al (2005) إلى أن من المهم تحديد الفجوات والانقطاعات عند تنفيذ سياسات الاستعاضة عن الواردات. وتنشأ الفجوات حينما تستخدم صناعة ما مدخلات غير متوافرة محلياً. أما الانقطاعات فتقوم عندما يتم استيراد سلعة ما وإنتاجها محلياً أيضاً. وبغية قياس الفرص المتاحة للاستعاضة عن الواردات فإن من الواجب تحديد الواردات التنافسية وغير التنافسية. وترد أدناه البنود المرشحة المحتملة للإدراج في عمليات الاستعاضة التصحيحية عن الواردات وترويج الصادرات استناداً إلى دراسة (Makhool and Atyani (2004 التي تصنّف بعض الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مقابل كل دولار منفق على الأجر.

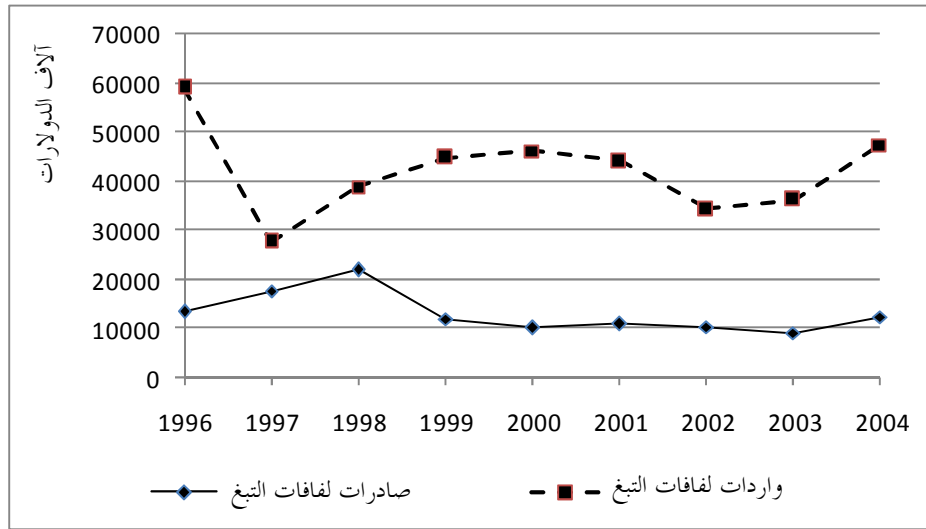
(أ) أظهرت صناعة منتجات التبغ (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية - 16 (ISIC))، بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١، نسبة مرتفعة قدرها ٧:٤٤ (مقاسة بالدولار) من القيمة المضافة مقابل كل دولار منفق على اليد العاملة. وتبين البيانات التجارية عن لفائف التبغ (SITC 1221) انقطاعاً في هذه الفئة. ويوضح الشكل ٥ أن

الصادرات كانت في حدود ١٠ ملايين دولار أمريكي في معظم الفترة. غير أن الواردات كانت نحو ٤٠ مليون دولار أمريكي. واستوعبت السوق الإسرائيلية كل صادرات لفائف التبغ الفلسطينية، غير أن نصيبها من الواردات الفلسطينية انكمش من ٧٣ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٣٥ في المائة عام ٢٠٠٤. وشهدت الولايات المتحدة وبلغاريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية جميعاً زيادات في الحصة السوقية في أعقاب الانتفاضة الثانية. وترجع الأسباب الكامنة وراء حالة الانقطاع في تجارة لفافات التبغ إلى أذواق المستهلكين، والأسعار، وجودة المنتجات. وتشير البيانات إلى توافر فرص لبذل جهود موجهة نحو ترويج إنتاج لفافات بالاستناد إلى القيمة المضافة لكل دولار وأحجام الاستيراد الضخمة^(٥)؛

الشكل ٥

تجارة لفافات التبغ مع بقية العالم

(بالآلاف الدولارات)



(ب) تبلغ النسبة ٥ في المائة فيما يتعلق ببيع وإصلاح السيارات (ISIC 50)، أي أنه في مقابل كل دولار منفق على الأجر يتم توليد خمسة دولارات من القيمة المضافة. وكانت تجارة الخدمات مع إسرائيل أكبر بكثير قبل الانتفاضة الثانية غير أن بناء الجدار العازل قد قوّض بشدة المنافع الفعلية والمحتملة لصادرات الخدمات؛

(ج) تقلبت القيمة المضافة للكهرباء بين دولارين أمريكيين إلى عشرة دولارات أمريكية مقابل كل دولار منفق على اليد العاملة. وتتمتع هذه الفئة بإمكانيات ضخمة للاستعاضة التصحيحية عن الواردات بسبب أهميتها الاستراتيجية وكذلك قيمتها المتزايدة

(٥) لا يعني ذلك موافقة على التدخين الذي يخلّف آثاراً خطيرة على الصحة. والهدف هنا هو وصف التجارة الفلسطينية على حقيقتها بغية تعزيز قطاع السلع المتداولة.

بالمقارنة مع الواردات الأخرى. وتحتل واردات الكهرباء المرتبة الأولى من السلم، حيث ارتفع نصيبها من ٣,٧ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٩,٥ في المائة عام ٢٠٠٤. وسعيًا وراء تنويع مصادر الطاقة، فقد أبرمت السلطة الفلسطينية اتفاقين مع مصر والأردن لتزويد رفح وأريحا بالكهرباء واستطلعت مع شركات دولية إمكانيات توليد الطاقة الشمسية المركزة في أريحا. ومن الواجب السعي لتطوير الطاقة الشمسية والريحية بسبب إمكانياتها القوية وآفاق تقليل حجم وتكلفة واردات الطاقة، وهو ما يتماشى مع اتجاهات الطاقة والشواغل البيئية في العالم؛

(د) يمثل الوقود فئة من الواردات الاستراتيجية التي يتعذر إنتاجها محلياً. بمستويات تكفي لتلبية الطلب المحلي بأكمله. ورغم أن الأرض الفلسطينية المحتلة محكوم عليها بمواصلة استيراد الوقود، فإنه ينبغي إعادة النظر في الاتفاقات التجارية. بما يتيح استيراد الوقود من البلدان العربية حيث يمكن الحصول على أسعار وشروط أفضل مما هو قائم حالياً عبر إسرائيل. ويُعتبر الغاز الطبيعي الذي عُثر عليه مقابل شواطئ غزة من الاستثناءات المثيرة للاهتمام في فئة الوقود، غير أن مستويات الإنتاج لا تكفي لتلبية الطلب المحلي الإجمالي. وحال رفع الحصار عن غزة واستعادة السيادة. بموجب القانون الدولي فإن بمقدور الأنشطة الجديدة للاستكشاف والتوسع أن تضطلع بدور هام في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني؛

(هـ) اندرج الإسمنت، المستورد عادة من إسرائيل والأردن، ضمن قائمة السلع المستوردة العشر الأولى على الدوام، وشكل نسبة تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة من مجموع الواردات. وثمة حاجة إلى استكشاف جدوى القيام بتدابير الاستعاضة التصحيحية عن الواردات ضمن هذه الفئة؛

(و) تتمتع المواد الكيميائية، بما في ذلك المواد الصيدلانية (ISIC 24). بمعدل عال نسبياً من القيمة المضافة إلى الأجور. والفئة التجارية التي تناظر هذه الصناعة هي السلع الصيدلانية الأخرى (SITC 54199). غير أن نصيب هذه الفئة ضئيل للغاية من مجموع الواردات والصادرات. وبين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٥ كان نصيب هذه المنتجات من مجموع الصادرات قرابة ٠,٠٢ في المائة في حين كان نصيبها من مجموع الواردات ٠,٠٦ في المائة. وتعتبر الصناعة الصيدلانية من بين القطاعات المرشحة الجيدة للدعم السياسي في ضوء الاختراق الناجح لأسواق التصدير العربية والأوروبية ودور الأرض الفلسطينية المحتلة كمستورد صاف للمنتجات الصيدلانية.

السلع المرشحة لترويج الصادرات

ينبغي التأكيد، فيما يتعلق بالصادرات، أن الحاجة تدعو إلى دعم سياسي أكبر لأن العديد من الصناعات تعاني من المصاعب بسبب ارتفاع تكلفة وحدة العمل الناجمة عن انخفاض مستويات القدرة الإنتاجية (Makhool and Atyani 2004)، وكذلك الارتفاع النسبي للأجور بالمقارنة بما هو قائم في الأردن ومصر. ويرجع ضعف القدرة التنافسية في المقام الأول

إلى وهن القدرة الإنتاجية الذي تفاقم مع تدمير القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وانكماش قاعدة الموارد الطبيعية، وإضعاف البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. ومع أن جزءاً من القدرة الإنتاجية الضعيفة يُعزى إلى الممارسات المتصلة بالاحتلال فإن هناك مشكلات محلية صرفة وهامة (El-Jafari, 2005; UNCTAD 2004a, 2004b, 2009a).

(أ) تعتبر الصناعة الصيدلانية أبرز الصناعات الفلسطينية التي أصابت النجاح. وأسهمت هذه الصناعة بنسبة ٣ في المائة من مجموع القيمة المضافة في قطاع التصنيع في حين بلغت مساهمتها نسبة ١ في المائة فقط في مجموع العمالة. وفي الفترة الأخيرة حصلت الشركات الصيدلانية الفلسطينية على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس مما أدى إلى تعزيز صادراتها إلى أوروبا الشرقية، والبلدان العربية، والاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الراهن هناك تسع شركات صيدلانية، سبع منها في الضفة الغربية. وكانت القيمة الإجمالية لإنتاج هذه الصناعة، التي تعاني من طاقة معطلة بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة، نحو ٢٦ مليون دولار أمريكي، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى اختراق أسواق جديدة. وتشمل المشكلات التي تعيق نمو الصناعة المذكورة عدداً كبيراً من الممارسات الإسرائيلية التي تكبح القدرة التنافسية لمعظم الصناعات الفلسطينية، والافتقار إلى التخصص في بعض المنتجات، وكذلك مشكلات التسويق والتمويل؛

(ب) وثمة قطاع واعد آخر هو قطاع الأزهار المقطوفة (SITC 29271). ومما يؤكد القدرات الكامنة لهذا القطاع ربحيته العالية حيث يصل هامش الربح إلى ٥٠ في المائة حسب التقديرات. وقد ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من ٣,٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٦ إلى ٨ ملايين دولار أمريكي عام ٢٠٠٥، وهو ما يمثل زيادة باهرة بنسبة ٢٨٩ في المائة. وتتمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه هذا القطاع في أنه يتموضع برمته في قطاع غزة الذي خضع لحصار إسرائيلي خانق خلال السنوات القليلة الماضية. أما الأسواق الرئيسية للأزهار المقطوفة فهي أوروبا والولايات المتحدة. وتتطلب هذه الأزهار ترتيبات شحن خاصة، حيث ينبغي أن تُشحن بعربات مبردة ثم عبر الشحن الجوي لتصل إلى وجهتها بسرعة كبيرة. وأدى تأخير الشحنات عند نقاط التفتيش الإسرائيلية وترتيبات الشحن غير المباشر إلى القضاء بشكل شبه كامل على الإنتاج عام ٢٠٠٦؛

(ج) كما يندرج زيت الزيتون، والجلود، والمنسوجات ضمن السلع المرشحة القوية التي تستحق الترويج. وتنبع أهمية زيت الزيتون من بعده التاريخي وملاءمته للبيئة الطبيعية الفلسطينية ولظروف سوق العمل. وتعتبر زراعة الزيتون مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة للأسر الفلسطينية إلا أن قيمته تتجاوز الدخل وتمتد لتشمل النسيج الاجتماعي والثقافي ولا سيما في المناطق الريفية. غير أن مواسم الزيتون تنسم بالتقلب الشديد من عام إلى آخر. وعلى سبيل المثال فإن حجم الناتج بلغ ٣٣ ٧٠٠ طن عام ١٩٩٢ مقابل ٥٢٥ طن في العام التالي. وفي المتوسط فإن الاستهلاك الفلسطيني يصل إلى ١٥ ٠٠٠ طن سنوياً، مما يوفر إمكانية لتصدير كميات ضخمة كل عام؛

ثالثاً - الأدلة والمؤشرات التجارية

تستخدم مؤشرات التجارة العالمية (World Bank, 2008) لقياس السياسات والأداء في مختلف مناطق العالم. وبالمستطاع استخدام التحليلات التالية للمقاييس والمؤشرات التجارية في تعزيز فهم أنماط الصادرات في بلد ما. وعلى الرغم من أن هناك العديد من المؤشرات التي تأخذ في حسابها المسائل المؤسسية، ومدى سهولة القيام بالأنشطة التجارية، ومؤشرات السياسات الأخرى مثل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، فإن هذه الدراسة تركز على المؤشرات القابلة للقياس الكمي التي تتوافر عنها البيانات.

ويستند التحليل التالي للتجارة إلى ١٢ مؤشراً تغطي الجوانب المختلفة لهيكل التجارة الفلسطينية، وتطورها، وأنماطها. وترسم هذه المؤشرات إطاراً وصفيّاً وسيعقبها تحليل آخر يستند إلى نموذج الجاذبية للتركيز على العوامل المحددة للطلب الاستيرادي والعرض التصديري. ويصب القسم التالي اهتمامه على تطور أنماط التجارة الفلسطينية لتحديد السمات البارزة لهيكل التجارة ونمطها باستخدام بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥. وتم تجميع المقاييس عند مستوى التصنيف الموحد للتجارة الدولية ثلاثي الأرقام. ويتمثل الهدف في بناء مجموعة من المؤشرات الكمية لتحديد العوائق واستكشاف الإمكانيات المتاحة لتوسيع التجارة الفلسطينية بطرق تعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص للعمل.

ألف - معدلات النمو النسبي للصادرات والواردات

تكفل مؤشرات معدل النمو النسبي للتصدير والاستيراد (RGREI) توفير معدلات نمو الصادرات والواردات لفترات واسعة من السلع. ويمكن استخدام مؤشر RGREI للمقارنة مع بقية أنحاء العالم أو مع منافس محدد.

$$RGRE = \left(\frac{X_{t+1}}{X_t} \right)^{(1/n-1)} * 100$$

$$RGRI = \left(\frac{M_{t+1}}{M_t} \right)^{(1/n-1)} * 100$$

حيث RGRE و RGRI هما على التوالي معدلا النمو النسبي للصادرات والواردات؛ في حين أن X و M و t و n هي على التوالي الصادرات، والواردات، والزمن، وعدد الفترات. ويعرض الجدول ٧ والشكل ٦ معدلات نمو مجموع الصادرات والواردات الفلسطينية. ولأغراض المقارنة ترد أيضاً معدلات نمو الصادرات والواردات في البلدان العربية وغيرها.

وتشير معدلات نمو مجموع الصادرات والواردات خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة سجلت، في المتوسط، أدنى معدلات النمو في الصادرات والواردات. وتتمتع المجموعة ٤ (الزيوت الحيوانية والنباتية والدهون) بمعدل نمو للصادرات أعلى من الواردات، مما يدل على أن هذه المجموعة تتطلب دراسة خاصة كمرشحة محتملة لترويج الصادرات. وسُجِّل أعلى معدل للنمو في المجموعة ٩ (السلع غير المصنفة). وبلغ معدل نمو صادرات المملكة العربية السعودية لهذه الفئة ٢٣٦ في المائة، والذي كان الأقوى، في حين أن واردات مصر شهدت أعلى معدل للنمو بين البلدان المختارة حيث وصل إلى ٢٠٨ في المائة. واحتلت مصر المرتبة الأولى من حيث الأداء الأفضل للصادرات، حيث حققت أعلى رقم نمو في المجموعات الأربع، تليها الأردن بثلاث مجموعات. وتبدي الأردن والمملكة العربية السعودية أعلى معدلات للنمو في الواردات في الفئات الأربع.

الجدول ٧

معدلات النمو النسبي للصادرات والواردات، ١٩٩٦-٢٠٠٥

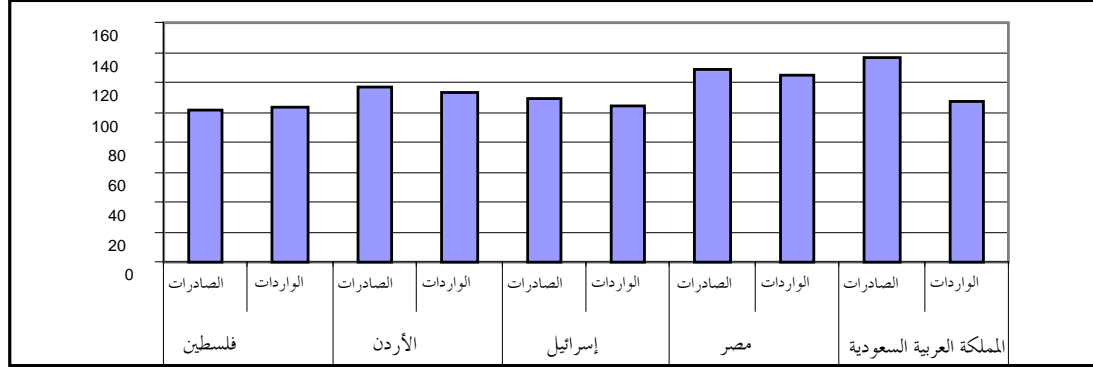
المجموعة	الأرض الفلسطينية المحتلة		الأردن		إسرائيل		مصر		المملكة العربية السعودية	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
صفر	٣٥٢-	٠٠٨	٦٥٧	٥٥٦	٠٥٣	١٥٤	١٠٥٦	٠٥٣	١٣٥٢	٦٥٧
١	٠٥٨-	٠٥٥-	٣٥٥٤	٢٢٥٧	٤٥٢-	٧٥٣	٩٥٢	٠٥٤	٢٣٥٦	١٢٥٦
٢	٦٥١-	١-	٣٥٧	٦٥٦	٠٥٨	٣٥١	١٠٥٣	٢٥٦	٥٥٧	٩٥٢
٣	٤٥٤	٧٥٢	٣٧	٢٠٥٦	١٤٥٧-	١٥٥٦	١٤	٣٤٥٣	١٣٥٩	١١٥١
٤	٣٥٦	١٥٣-	٣-	١٥٥	٨٥٤	٥٥٣	١٤٥٥	١٥٤-	١٤٥٢	٦٥٨
٥	٢٥٢	٣٥٨	١٢٥٨	١٠٥٨	٩٥٣	٦٥١	١٣٥١	٣٥٧	١٢٥٣	٩٥٢
٦	٠٥٧-	٠٥٧	٨٥٢	١٦٥١	١٠٥٢	٥	٨٥٧	١٥٢	٩٥٩	٧٥٤
٧	١-	٦٥٢	١٣٥١	١١٥٧	٣	١٥٩	٢٥٥٧	١٥٢	١٧٥١	١١٥٨
٨	٢٥٨	١٥٢	٤١٥٩	١٨٥٩	٣٥٥	٣٥٢	٠٥٧-	٣٥٦	١٩٥٣	٦
٩	١٥٥٩	١٥٥٤	٦٥٧	٢٠٥١	٧٢٥٤	٧٥٧-	١٨١٥١	٢٠٧٥٦	٢٣٦٥٣	٤٥٤-

ملاحظة: البيانات المتعلقة بالأردن تغطي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥.

الشكل ٦

معدلات النمو المتوسطة لمجموع الصادرات والواردات في بلدان مختارة، ١٩٩٦-٢٠٠٥

(النسبة المئوية)



ملاحظة: البيانات المتعلقة بالأردن تغطي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥.

باء- مؤشر كثافة التجارة

يُحدد مؤشر كثافة التجارة، أو TH، على النحو التالي:

$$TH = \frac{X_{ij} / X_{it}}{X_{wj} / X_{wt}}, \quad (1)$$

حيث t تشير إلى الزمن. وصورة الكسر هي حصة صادرات البلد i الموجهة نحو البلد j ، أما مخرج الكسر فهو حصة الصادرات العالمية (w) الموجهة نحو البلد j . والمؤشر هو النسبة بين حصتي الصادرات التي تشير إلى ما إذا كان بلد ما يصدر أكثر، كنسبة مئوية، إلى بلد محدد مما يصدره العالم في المتوسط. وتتراوح قيمة هذه النسبة بين الصفر و $+\infty$. وإذا كان المؤشر أكثر من ١ فعندها تكون أهمية سوق التصدير، j ، أعظم للبلد مما هي عليه بالنسبة للعالم. وإذا كانت القيمة صفرًا فإن كثافة التجارة هي لا شيء. ويعرض الجدول ٨ نتائج مؤشر كثافة تجارة الأرض الفلسطينية المحتلة مع الأردن، وتركيا، وجمهورية كوريا.

الجدول ٨
مؤشر كثافة التجارة مع شركاء مختارين

المجموعة	إسرائيل		الأردن		تركيا		جمهورية كوريا		مصر	
	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠١
صفر	١٠٥٠٨٠	٥٦١٨١	١٤٦١٤٩	٢٦٨١٨	١٦٥	.
١	٧٦٢٧٤	٣٢٧٢٥٨	٦٧٤	١٧٦
٢	١٨٨٩٣	٩٣٣١	١١٦٣	١٩٣	٧٤	٧٤
٣	٥٣٢٢	٢٤١٧١	١٠٤٥٧	١٥٥٥
٤	١٩١٩٦	٩٣٠١٧	٧٧٨	٢
٥	٤٢٨	١٤٨	٢٩٢	١٢٧	٤	٤	.	.	٣٥	.
٦	٩٣٥٩	١٦٢٨٣	٤٣٩	٦١٤	.	.	صفر	صفر	٧	٤١
٧	٣٤٣	٢٨٤	١٧٨	١٦٥	١	١	.	.	٢١	.
٨	٤٣٦٥	٢٤١٧	٤٨	٣٨	صفر	صفر	.	.	١٣	١١
٩	١٥	١	٩٧٦٥	صفر	.

وكما هو منتظر فقد تبين أن قيمة المؤشر أكبر بكثير من الواحد بالنسبة لكل الصادرات في جميع السنوات فيما يتعلق بإسرائيل والأردن، مما يدل على شدة تجارة عالية مع هذين البلدين. ويكشف المؤشر على أن حصص الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل والأردن لمعظم المجموعات هي أعلى بكثير من صادرات بقية العالم لهذين البلدين في المتوسط. ويوضح استعراض قيمة المؤشر على مدى الزمن أن كثافة التجارة مع إسرائيل قد انخفضت بالنسبة لبعض المجموعات ولكنها زادت فيما يتعلق بمجموعات أخرى (المجموعات ١ و ٣ و ٤ و ٦). والمجموعة التي هبطت فيها شدة التجارة مع أكبر شريك تجاري تستحق الاهتمام. ويصل الانخفاض إلى أعظم درجاته فيما يتعلق بالأغذية والحيوانات الحية (المجموعة صفر) والمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة (المجموعة ٥). وهبط النصيب النسبي للصادرات مع الأردن فيما يتصل بكل المجموعات بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، باستثناء السلع المصنعة (المجموعة ٦). غير أن الأمر ليس بهذا الوضوح القاطع بالنسبة لتركيا؛ وتعتبر التجارة الفلسطينية مع تركيا محدودة بالمقارنة مع البلدان الأخرى.

جيم - التجارة داخل الصناعات

يوفر مؤشر التجارة داخل الصناعات، أو IIT، مقياساً للأهمية النسبية لهذه التجارة في تجارة اقتصاد أو قطاع ما. ويحدد هذا المؤشر على النحو التالي:

$$IIT = 1 - \sum \frac{|X_{ijk} - M_{ijk}|}{(X_{ijk} + M_{ijk})} \quad , \quad (2)$$

حيث صورة الكسر هي القيمة المطلقة للميزان التجاري للمنتج i بين البلدين j و k ، ومخرج الكسر هي حاصل جمع التدفقات التجارية لذلك المنتج بين البلدين المعنيين. ويمكن أن يتراوح المؤشر بين الصفر حينما لا تكون هناك تجارة داخل الصناعات، و ١ عندما تتساوى صادرات كل صناعة ووارداتها. وجرى حساب المؤشر بالنسبة للمجموعة ٦، وهي الأقرب إلى القطاع التصنيعي. وبما أن بيانات التجارة مصنفة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC) فإن من الواجب تحليل مؤشر التجارة داخل الصناعات بالإحالة إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC). وقد تعذر الربط بين تصنيف SITC وتصنيف ISIC؛ ولذلك فقد حُسب المؤشر بالنسبة للمجموعة ٦، أي السلع المصنّعة، مع تصنيفها بحسب المواد في المقام الأول.

ويشير ارتفاع المؤشر إلى ارتفاع التجارة داخل الصناعات وإلى تنويع عالٍ للصادرات كما أنه يدل على تحقيق وفورات الحجم ومكاسب أخرى. ويعرض الجدول ٩ قيم مؤشر التجارة داخل الصناعات. وتكشف النتائج عن أن حجم التجارة الفلسطينية داخل الصناعات مع مصر مشابه لما هو قائم مع إسرائيل. غير أن المؤشر أعلى في حالة الأردن (نحو ٦٠ في المائة)، مما يشير إلى فوائد أكبر تُجنى من التجارة داخل الصناعات مع الأردن بالمقارنة مع مصر وإسرائيل. وترتبط النظرية الشائعة التجارة داخل الصناعات مع وفورات الحجم وتمايز المنتجات. وربما يكون هناك عنصر من المزايا النسبية إلا أنه ليس العامل الحاد البارز في أتماط التجارة المذكورة.

الجدول ٩

المؤشر المتوسط للتجارة داخل الصناعات مع إسرائيل، والأردن، ومصر فيما يتعلق بالمجموعة ٦ من التصنيف الموحد للتجارة الدولية

مصر	الأردن	إسرائيل	
----	٠,٦٦١	٠,٣٣٩	١٩٩٦
٠,٣٧٥	٠,٦٢٥	٠,٣٧٥	١٩٩٧
٠,٣٨٢	٠,٦١٨	٠,٣٨٢	١٩٩٨
٠,٣٥٨	٠,٦٤٢	٠,٣٥٨	١٩٩٩
٠,٣٨٧	٠,٦١٣	٠,٣٨٧	٢٠٠٠
٠,٣٧٠	٠,٦٣٠	٠,٣٧٠	٢٠٠١
٠,٤٠٠	٠,٦٠٠	٠,٤٠٠	٢٠٠٢
-----	٠,٥٧٨	٠,٤٢٢	٢٠٠٣
٠,٤١٧	٠,٥٨٣	٠,٤١٧	٢٠٠٤
٠,٢٤٥	٠,٧٥٥	٠,٢٤٥	٢٠٠٥

دال - الميزة النسبية الظاهرة

تقيس الميزة النسبية الظاهرة (RCA) النصيب النسبي للسلعة z في صادرات البلد i بالمقارنة مع نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية (w). ويحدد المؤشر على أنه:

$$RCA = \frac{X_{ij} / X_{it}}{X_{wj} / X_{wt}}, \quad (3)$$

حيث t تشير إلى الزمن. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر وأعداد موجبة عالية. وتدل المجموعات التي تقل فيها قيمة المؤشر عن 1 إلى الافتقار إلى ميزة نسبية. أما القيمة المرتفعة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة فإنها تدل على أن البلد يتمتع بميزة في تصدير السلعة إلى البلد أو الإقليم المعني أكبر مما لو قام بتصدير سلعة ذات قيمة أدنى للمؤشر المذكور.

الجدول ١٠

الميزة النسبية الفلسطينية الظاهرة (مقارنة بالعالم) في مجموعات مختارة للتصنيف الموحد للتجارة الدولية ثلاثي الأرقام

جميع البنود الغذائية	المواد الخام الزراعية	الركازات والمعادن	أنواع الوقود	السلع المصنّعة
١٩٩٦	٢,٣٩	٠,٩٨	١,٨٨	٠,٩٢
١٩٩٧	٢,٦٢	٠,٦٥	١,٤٠	٠,٩٢
١٩٩٨	٢,٨٢	٠,٩٦	١,٢٢	٠,٨٩
١٩٩٩	٢,٧٦	٠,٧٥	١,٢٣	٠,٩٤
٢٠٠٠	٣,٨٦	١,٠٨	١,١٢	٠,٩٠
٢٠٠١	٢,٥٥	١,٢١	١,٠٤	١,٠٠
٢٠٠٢	٢,٦٢	٢,٠٦	١,٢٤	٠,٩٥
٢٠٠٣	٢,٧٤	١,٥٠	٠,٨٤	١,٠٠
٢٠٠٤	٣,٠٦	١,٣٤	٠,٥٧	١,٠٠

ويُظهر الجدول ١٠ أن الميزة النسبية الظاهرة هي في أقوى درجاتها في حالة جميع البنود الغذائية إذ إن نصيب هذه المجموعة هو ضعف النصيب المتوسط العالمي في معظم السنوات. وتمتعت الركازات والمعادن بقيم تجاوزت ١ حتى عام ٢٠٠٢، إلا أن ميزتها النسبية تدهورت على مدى السنوات القليلة الماضية وهبطت إلى ما دون ١ عام ٢٠٠٣ فما بعد. أما أدنى قيم الميزة النسبية الظاهرة فتتعلق بأنواع الوقود، تليها السلع المصنّعة. وفي حين أن قيمة هذه الميزة للسلع المصنّعة أقرب إلى الواحد وكانت آخذة بالتحسن، فإن هذا ليس حال فئتي أنواع الوقود والركازات والمعادن. وتشهد السلع الزراعية والمواد الخام اتجاهًا مماثلًا لما هو قائم بالنسبة للسلع المصنّعة. ويستوعب القطاع الزراعي عادة العمال الذين يفقدون

أعمالهم نتيجة إقفال الشركات و/أو خفض إنتاجها بفعل سياسة الإغلاق الإسرائيلية. وعلى ما يبدو فقد أدى ذلك إلى زيادة نسبية في الناتج الزراعي ونصيب أكبر في الصادرات بالمقارنة مع بقية العالم. ويؤدي الافتقار إلى القدرة على النفاذ إلى أسواق المدخلات العالمية، وكذلك تحديد قيم دنيا للرسوم الجمركية الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس، إلى معاناة المنتجين الفلسطينيين من مشكلات تكاليفية ملحوظة بالمقارنة مع منافسيهم الإقليميين والعالميين. وفي الوقت ذاته فإن استخدام العملة الإسرائيلية، التي يعكس سعر صرفها احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي الأعظم تقدماً بكثير، يقوّض القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني بشدة. وعلى وجه الإجمال فإن سياسة الإغلاق الإسرائيلية وانعدام القدرة على تحقيق وفورات الحجم نتيجة التفتت قد زادا من تكلفة الأنشطة التجارية للمنتجين الفلسطينيين وحداً من أفق ومدى الميزة النسبية الظاهرة للاقتصاد.

هاء- مؤشر تخصص الصادرات

يقيس مؤشر تخصص الصادرات، أو ESI، نصيب السلعة z في مجموع الصادرات (X) للبلد i بالمقارنة مع نصيب السلعة فيما تتلقاه السوق k من واردات (M). وتشير t إلى الزمن. ويشابه هذا المؤشر إلى حد ما مؤشر الميزة النسبية الظاهرة؛ إذ أنه يقيس الإمكانيات التجارية بين البلد المعني ومجموعة من البلدان. ويُحسب المؤشر على أنه:

$$ESI = \frac{X_{ij} / X_{it}}{M_{kj} / M_{kt}}, (4)$$

حيث صورة الكسر هي نصيب السلعة z من صادرات البلد i، في حين أن مخرج الكسر هو نصيب السلعة في الواردات في سوق معينة k (بلد أو مجموعة من البلدان)؛ وفي الحالة قيد البحث فإن k هي عينة مختارة من الشركاء التجاريين، وبعضهم له واردات مرتفعة من الأرض الفلسطينية المحتلة (إسرائيل والأردن)، والبعض الآخر له واردات منخفضة، مثل تركيا، وجمهورية كوريا، ولبنان.

وتفسير هذا المؤشر مماثل لتفسير مؤشر الميزة النسبية الظاهرة. فالقيمة التي تزيد عن ١ تمثل تخصصاً في هذا السوق، أما القيمة التي تقل عن ١ فإنها تشير إلى مشكلات نسبية إذ لا يستورد البلد أو مجموعة البلدان (الأسواق) كميات ضخمة من مجموعة السلع الأساسية المعنية. وكما هو واضح من الجدول ١١ فإن قيمة مؤشر تخصص الصادرات بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة يقل عن ١ في كل الحالات تقريباً بالنسبة للفتتين ٧ و ٩ (باستثناء ما يتعلق بجمهورية كوريا). ويكشف استعراض هذا الاتجاه على مدى الزمن عن اتجاه مطابق، مع انحرافات طفيفة في بعض السنوات.

الجدول ١١
مؤشر تخصص الصادرات المتوسط فيما يتعلق بمجموعة مختارة من الشركاء التجاريين،
٢٠٠٤-١٩٩٦

المجموعة	إسرائيل	الأردن	تركيا	جمهورية كوريا	لبنان
صفر	٢٤,٨٦	٣,٩٩	٢٧٦,٢٣	٢٢,٧١	١,٧٣
١	٨,٥٩	٦,١١	٣٨,٩٩	٢٠,٥٥	٣,٨١
٢	١١,٥٥	١٢,٣٦	٧,٩٨	٥,٢١	١٠,٣٦
٣	١,٠٦	١٥,٩١	٢,٤٨	٠,٨٦	١,٢٢
٤	١٢,٤٣	١,٩٦	٢,٣٩	١٥,٧٠	٢,١٧
٥	١,٢٠	١,٠٢	١,١١	٢,٢٤	٠,٨٢
٦	٤,١٧	١٠,٢٨	١٠,٤٠	٦,٤١	٣,٤٩
٧	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٠	٠,٤٢	٠,٣٢
٨	٢,٤٢	٢,٨٥	٣,٩٦	٥,٢٠	١,٤٢
٩	٠,٥٣	٠,١٣	٠,٠٣	٩,٣٥	٠,٠٦

واو - مؤشر تنوع الصادرات

يُحدد مؤشر تنوع الصادرات (EDI) على أنه:

$$EDI = \sum |h_{ij} - h_{iw}| / 2, \quad (5)$$

حيث h تشير إلى نصيب السلعة في صادرات البلد z والعالم؛ أما الأحرف المنخفضة i و j و w فتشير إلى السلعة، والبلد، والعالم على التوالي. ويُجمل هذا المؤشر القيمة المطلقة للفرق بين نصيب السلعة i في صادرات البلد z ونصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية. وكلما انخفض المؤشر قل تركيز صادرات البلد، وتنحو البلدان ذات العدد الصغير من الصادرات (أي الأقل تنوعاً) إلى أن يكون لها مؤشر عالٍ لتنوع الصادرات.

ويتسم تنوع الصادرات بالأهمية بالنسبة للبلدان النامية لأن الدرجة العالية من الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية التصديرية تزيد من الهشاشة إزاء الصدمات الخارجية النابعة من التحولات في الأسعار العالمية (نسب التبادل التجاري) أو الطلب العالمي. ويعتبر تنوع الصادرات، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع المصنّعة، عظيم الفائدة للاقتصاد من حيث تعزيز استقرار إيرادات التصدير، والنمو، والعمالة.

ويبين الجدول ١٢ والشكل ٧ درجة تنوع الاقتصاد الفلسطيني. وتعتبر قيمة المؤشر الفلسطيني اعتيادية بالمقاييس الإقليمية. فمن بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ

عددها ١٦ بلداً فإن هناك ٤ بلدان فحسب، هي المملكة العربية السعودية وعمان وليبيا واليمن، لها مؤشر لتنوع الصادرات ذو قيمة تعادل أو تزيد عن قيمة مؤشر الأرض الفلسطينية المحتلة عند إدراج النفط. أما في حال استبعاد النفط فإن الجزائر وليبيا فحسب تتمتعان بدرجة مكافئة من التنوع؛ أما البلدان الباقية فهي أكثر تنوعاً من الأرض الفلسطينية المحتلة.

زاي- مؤشر تركيز الصادرات

يدل مؤشر تركيز الصادرات (ECI) على درجة تركيز المنتجات، أي ما إذا كان عدد صغير من المنتجات يهيمن على صادرات بلد ما أم لا. ويُحسب هذا المؤشر باعتباره الجذر التربيعي لمجموع الحصص التربيعية لصادرات البلد. ويُحدد المؤشر على أنه:

$$ECI = \sqrt{\sum (X_i / X)^2} , \quad (6)$$

حيث X_i هي صادرات البلد من المنتج i (حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية ثلاثي الأرقام) و X هي مجموع صادرات البلد. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و١؛ وكلما انخفضت قيمة المؤشر قل تركيز الصادرات. وتشير قيمة ١ إلى أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة فحسب، أي أن تركيز الصادرات مفراط. وكلما زاد تركيز الصادرات تفاقمت هشاشة البلد إزاء صدمات الطلب والأسعار واشتد تقلب إيرادات التصدير. ويعرض الجدول ١٢ والشكل ٧ أدناه قيم تركيز الصادرات وتنوعها. ولا يشير الشكل إلى أي تحسن رقمي في تنوع الصادرات الفلسطينية باستثناء ما يتعلق بعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، حينما ارتفع مؤشر التنوع قليلاً، وهو ما يعكس أثر تكتيف القيود الإسرائيلية على التنقل والنفوذ في السنتين المذكورتين.

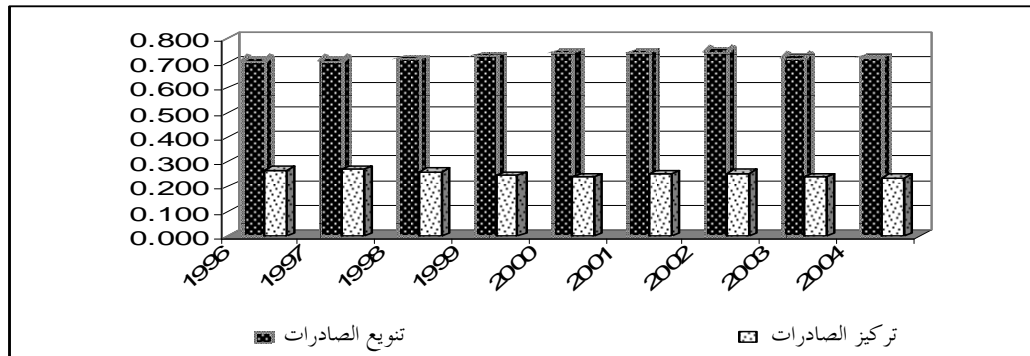
الجدول ١٢

مؤشرا تنوع الصادرات الفلسطينية وتركيزها

المؤشر	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
تنوع الصادرات	٠,٥٧	٠,٥٧	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٥٨	٠,٥٩	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٥٩	--
تركيز الصادرات	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢١	٠,١٩	٠,١٩	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,١٩	٠,١٨	٠,١٩

الشكل ٧

مؤشرا تنوع الصادرات الفلسطينية وتركيزها



حاء- مؤشر تماثل الصادرات

يوفر مؤشر تماثل الصادرات (XSI) معلومات عن مدى تميز الأنماط التصديرية لبلد ما بالمقارنة مع بلد آخر. ويُحدد هذا المؤشر على أنه:

$$XSI = \sum \text{Min}(X_{ij}, X_{ik}) * 100 \quad (7)$$

وُستخدم الحصة التصديرية للصناعة i في البلد z ونظيراتها للبلد k لحساب هذا المؤشر. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و ١٠٠، حيث يشير الصفر إلى عدم تماثل كامل للصادرات، في حين يشير الرقم ١٠٠ إلى تركيب متطابق للصادرات. ويعرض الجدول ١٣ مؤشر تماثل الصادرات الفلسطينية مع بلدان مختارة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥.

الجدول ١٣

مؤشر تماثل الصادرات الفلسطينية بالمقارنة مع بلدان مختارة

الشركاء التجاريون للأرض الفلسطينية المحتلة					السنة
لبنان	جمهورية كوريا	مصر	الأردن	إسرائيل	
	٠,٠٧	٦,٠٥		٣٣,٩١	١٩٩٦
٠,١٠	٠,٠٨	٧,٣٠	٠,٠٨	٣٣,٦٥	١٩٩٧
٠,٠٩	٠,٠٧	٧,٢٠	٠,٠٦	٣١,٧٣	١٩٩٨
٠,١١	٠,٠٨	٧,٣٦	٠,٠٧	-	١٩٩٩
٠,١٣	٠,٠٩	٦,٣١	٠,١٠	٣٤,١٢	٢٠٠٠
٠,١٣	٠,١٠	٧,٦٣	٠,٠٨	٣٣,٤٤	٢٠٠١
٠,١٤	٠,٠٩	١٠,٨٠	٠,٠٧	٣٧,٥٤	٢٠٠٢
٠,١٤	٠,٠٩	١٠,٢٤	٠,٠٦	٣٩,٢١	٢٠٠٣
٠,١٦	٠,٠٨	١٤,٩٥	٠,٠٦	٣١,٩٩	٢٠٠٤
/	/	٠,١١	٠,٠٥	-	٢٠٠٥

طاء- التحولات في الطلب العالمي

يفترض مؤشر تحولات الطلب العالمي وجود نصيب سوقي ثابت بغية عزل تأثيرات التحول في الطلب العالمي على أداء الصادرات عن تأثيرات التحولات في النصيب السوقي. ويقاس المؤشر وتيرة نمو الصادرات بالنسبة إلى التجارة العالمية في حال حفاظ البلد على نصيب سوقي ثابت. ويُحسب التأثير المتصور لتحول الطلب العالمي وفقاً للمعادلة التالية التي تفترض أولاً نصيباً سوقيّاً ثابتاً "S_{i0}" للسلعة i في سنة الأساس 0، ثم تُجمل الفرق في صادرات الاقتصاد بين الفترة t والفترة 0 وهي سنة الأساس. وإذا كان الفرق موجباً فإنه يدل على أن الطلب العالمي، المعبر عنه على أنه GD في المعادلة المدرجة أدناه، قد ساعد صادرات البلد (X) من ذلك المنتج المعين (i).

$$GD = \sum S_{i0} (X_{it} - X_{i0}) \quad (8)$$

ويُحسب مؤشر الطلب العالمي لتقدير ما إذا كان هذا الطلب قد ساعد الصادرات الفلسطينية لسلعة معينة خلال الفترة قيد البحث. وباستخدام عام ١٩٩٦ كسنة أساس، وبافتراض نصيب سوقي ثابت، فإن النمو في الطلب العالمي سيؤدي احتمالاً إلى زيادة حجم الصادرات وإيراداتها. على أنه في حال انخفاض النصيب السوقي في مثل هذه الفترة فإن ذلك سيثبط فوائد النمو في الطلب العالمي. وتشير النتائج المعروضة في الجدول ١٤ على أن الطلب العالمي قد ساعد صادرات المجموعات ٣ و ٥ و ٧ و ٨. أما صادرات المجموعات المتبقية، مثل المجموعتين صفر و ١، ومجموعة فرعية من نطاق العينة (٢ و ٦ و ٩) فقد هبطت في كل عام. وبفضل الاتجاه نحو إسقاط الحواجز التجارية على المستويات العالمية فإن بمقدور اقتصاد منفتح صغير، مثل الاقتصاد الفلسطيني، استخلاص فوائد أعظم من المشاركة في النظام التجاري العالمي. غير أن النزاع مع إسرائيل قد حال حتى الآن دون تحقيق المنافع الاقتصادية التي كان بالمستطاع جنيها من الاتفاقات الاقتصادية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية ومن توسع التجارة العالمية.

الجدول ١٤

مؤشر الطلب العالمي واتجاهات الطلب الدولي

المجموعة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
صفر	(٢٢٦)	(١١٨١)	(٢٥٠٤)	(٣٩١٩)	(١٥٢٠)	٩٧٩	١٧٦٣	١٣٨٩٥
١	(٦٧٤)	(١٤٢٦)	(٢٧٢٤)	(٢٨٢٣)	(٣٣٣٤)	(٢٧٨٧)	(٥٨٨٢)	(٤٦٣٩)
٢	١٦٢	(١٣٨١)	(١٥٠٤)	(٨٦)	(٢٢٨)	١٣٣٢	(٢٤٧١)	(٤٧٦٨)
٣	١٥٥٩	(٣٧٥)	٦٩١	٣٧٢٩	٣١٢٨	٢٨٩١	٢٤٢٤	٧١٧٠
٥	٤٢٦	٥٨٥	٩٥٩	١٧٥٩	١٨٥٢	٣٢٩٢	١١٩٨	٥٨٠٨

المجموعة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
٦	٢٣٢٨	(٥٣١٦)	(٥٦٤٧)	(٦٢٠٥)	(٣٥٢١)	٣٦١٨	١٨٨٣٠٠	٣٧٠٣٣٤
٧	٨٧٢	١١٦٦	١٨٧٣	٣٨٠٦	٢٧٧٢	٤٢٤٨	١٨٦	٦٨٦٦
٨	١٤٢٠	١٥٩٠	٣٤٣٧	٦٤٩٠	٦٤٠٩	٩٣٦٣	(٢٨٢٦)	٩٢٠٤
٩	٥٣	(١٤٩)	(١٠١)	٩	(٦١)	(١٠٧)	٢١٤	٥٠٩

ملاحظة: الأرقام السالبة مدرجة ضمن أقواس.

باء- مؤشر القدرة التنافسية أو الحصة من السوق العالمية

يمكن أن تؤثر التحولات في الحصة السوقية لبلد ما على مستوى الصادرات ومعدل نموها وذلك بغض النظر عن التحولات في الطلب العالمي. ويعتمد نمو الصادرات على تطور الطلب العالمي والحصة السوقية للبلد على حد سواء. ويقاس مؤشر القدرة التنافسية أو الحصة من السوق العالمية (GMS) التحول في الوضع التنافسي للبلد وما إذ كان قد تحسن أو ساء، وكذلك حجم التحول المصاحب في قيمة الصادرات. ويُحدد المؤشر على أنه:

$$GMS = (S_{it} - S_{i0}) M_{gt} \quad (9)$$

ويستخلص المؤشر الفرق بين الفترة t وفترة الأساس (0) في حصة السلعة i من السوق العالمية (S) للبلد ثم يضربه بالواردات العالمية (M) لتلك السلعة. وإذا كانت المحصلة موجبة فإن ذلك يدل على أن السلعة المعينة قد اكتسبت حصصاً سوقية جديدة، وستكون قيمة الحصة من السوق العالمية هي مقدار التحول في الإيرادات التصديرية المتأتبة من تلك المجموعة.

ويستخدم مؤشر القدرة التنافسية لاستكمال الاستنتاجات المستخلصة من حساب مؤشر الطلب العالمي والتغلب على القيود النابعة من افتراض حصة سوقية ثابتة. ويسمح المؤشر بتغيير الحصة السوقية بين فترة الأساس والفترة الراهنة. وفي حال تساوي كل العوامل الأخرى فإن زيادة الحصة السوقية تخلف تأثيراً إيجابياً على الإيرادات التصديرية للبلد. ويوضح الجدول ١٥ أن التغيير في الحصة السوقية هو من بين أكثر المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني إثارة للمخاوف. إذ لم تتمكن أية مجموعة من المجموعات من اكتساب أسواق جديدة. وحدثت تحولات إيجابية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ فحسب. وسُجلت خسائر بقيمة تقرب من ٦٩ مليون دولار أمريكي و١٣٩،٤ مليون دولار أمريكي في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ على التوالي، وذلك نتيجة انخفاض الحصة السوقية. على أن السنوات ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ شهدت مكاسب بقيمة ٥٦ مليون دولار أمريكي، و٣٤ مليون دولار أمريكي، و٣٩ مليون دولار أمريكي على التوالي، وهي مكاسب مرتبطة بالتحولات الإيجابية في الحصة السوقية.

الجدول ١٥

مؤشر القدرة التنافسية أو الحصة من السوق العالمية

المجموعة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
صفر	(٢٤ ٥٢٣)	١٧ ٦٤٢	١٨ ٣١٧	٤٤ ٠٤٥	(١١ ٦٢٩)	(٢١ ٣٤٩)
١	٣ ٠٠٦	١٠ ١٨٥	(١٠٢)	(٦١١)	(٩٥٢)	(١ ٧٣٩)
٢	(٩ ٤٤٣)	(٤ ١٠١)	(٨ ٠٨٠)	(٨ ١٢٢)	(١٠ ١٤٦)	(٩ ٠٢٣)
٣	(٢ ٣٩٩)	٦٥٧	(٣ ٠٥١)	(٩ ١٦٨)	(٩ ٧٥٨)	(٩ ٢٤٥)
٤	(٧ ٣٣٤)	(٤ ٥٥٧)	(٤ ٥٩٣)	(١ ١٨٤)	(٩٨١)	(٣ ٠٧٠)
٥	(١١ ٢٦٤)	(٣٤٣)	٤ ٦٣٥	١ ٧٥٦	(١ ٦٥٩)	(١٢ ٨٨٦)
٦	(٧٤ ٨٤٣)	٢٧ ٨٣٦	١٤ ٦٦٢	٥ ٥٤٨	(٢٢ ٣٣٢)	(٥٤ ٦٤٢)
٧	(١ ١٦٦)	(١ ٣٤٣)	(٢ ٥٦٢)	(٢ ١٥١)	(٧ ٧٥٦)	(١٣ ٥٢٤)
٨	(٣٠ ٣٧٧)	٩ ٦١٦	١٥ ١٦٠	٩ ٦٣٨	(٤ ٣٣٦)	(١٣ ٦٧٠)
٩	١ ٧٨١	٣٧٣	(٣٨٩)	(٨٢٠)	(٢٧٩)	(٢٥٢)

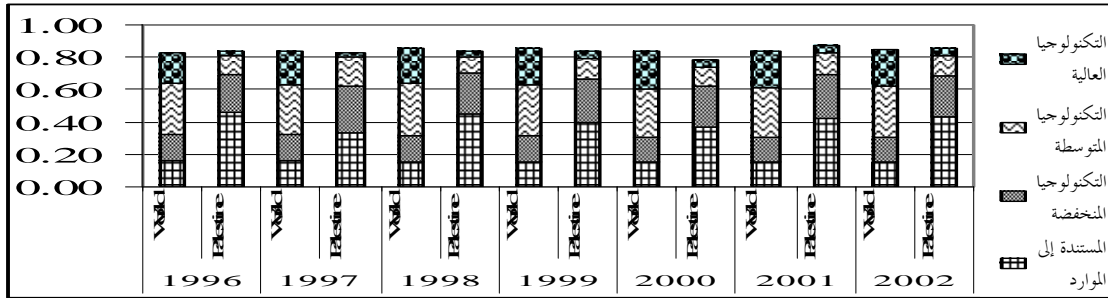
ملاحظة: الأرقام السالبة مدرجة ضمن أقواس.

كاف - المحتوى التكنولوجي

يُصنّف مؤشر المحتوى التكنولوجي السلع وفقاً لمحتواها التكنولوجي. ويعتمد تصنيف المجموعات المستخدم هنا على تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO, 2004). وهذه المجموعات هي: التكنولوجيا العالية (HT)، والتكنولوجيا المتوسطة (MT)، والتكنولوجيا المنخفضة (LT)، والمستندة إلى الموارد (RB).

ويشير الجدول ١٦ إلى أن الصادرات الفلسطينية هي في المقام الأول صادرات تستند إلى الموارد وذات محتوى تكنولوجي منخفض. ويقل المحتوى التكنولوجي للصادرات الفلسطينية عن المتوسط العالمي فيما يتصل بمحتوى التكنولوجيا العالية والمتوسطة، ولكنه يفوق المتوسط العالمي فيما يتعلق بالمنتجات المستندة إلى الموارد وذات التكنولوجيا المنخفضة. وتهيمن على الصادرات منخفضة التكنولوجيا المنسوجات، والألبسة، والأحذية، في حين أن حجم الصادرات ذات التكنولوجيا المتوسطة لا يستحق الذكر. وباستثناء الصناعة الصيدلانية الناشئة، فليس هناك من صادرات فلسطينية ذات تكنولوجيا عالية.

الشكل ٨
المحتوى التكنولوجي للصادرات الفلسطينية



الجدول ١٦
المحتوى التكنولوجي للصادرات الفلسطينية

الأرض الفلسطينية المحتلة				العالم				
مستندة إلى الموارد	تكنولوجيا منخفضة	تكنولوجيا متوسطة	تكنولوجيا عالية	مستندة إلى الموارد	تكنولوجيا منخفضة	تكنولوجيا متوسطة	تكنولوجيا عالية	
٠,٤٥٥	٠,٢٣٦	٠,١١٨	٠,٠٢٧	٠,١٦٣	٠,١٦١	٠,٣١٥	٠,١٩٢	١٩٩٦
٠,١٧٢	٠,١٤٩	٠,٠٩١	٠,٠١٦	٠,١٥٩	٠,١٦٢	٠,٣١٢	٠,٢٠٢	١٩٩٧
٠,٤٥٤	٠,٢٤٨	٠,١٠٣	٠,٠٣٢	٠,١٥٥	٠,١٦٤	٠,٣٢٤	٠,٢١٣	١٩٩٨
٠,٣٩٥	٠,٢٧٤	٠,١٢٢	٠,٠٤٨	٠,١٥٤	٠,١٥٨	٠,٣١٥	٠,٢٢٥	١٩٩٩
٠,٣٧٢	٠,٢٥٢	٠,١١٥	٠,٠٤٤	٠,١٥٤	٠,١٤٩	٠,٢٩٩	٠,٢٣٤	٢٠٠٠
٠,٤٢٨	٠,٢٦٥	٠,١٣٧	٠,٠٤٥	٠,١٥٥	٠,١٥٢	٠,٣٠٦	٠,٢٢٦	٢٠٠١
٠,٤٣٣	٠,٢٤٩	٠,١٢٥	٠,٠٤٩	٠,١٥٤	٠,١٥٣	٠,٣١٢	٠,٢٢٥	٢٠٠٢
٠,٤١٣٦	٠,٢٤٩٩	٠,١٣٧٥	٠,٠٤٦	٠,١٥٣٨	٠,١٤٣٩	٠,٢٩	٠,٢٠٣٢	٢٠٠٣
٠,٤٤٨٧	٠,٢٨٤٢	٠,١١٥٣	٠,٠٥٤٦	٠,١٥٧٥	٠,١٤٣١	٠,٢٩٤٤	٠,٢٠٤٢	٢٠٠٤

لام- معدلات الرسوم الجمركية

قامت دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006) PCBS، واستناداً إلى كميات السلع المستوردة والإيرادات الجمركية المحصلة، بحساب معدلات الرسوم الجمركية المتوسطة وتبين لها أن الرسم المتوسط الإجمالي يبلغ ١٣,٢ في المائة. وتم تطبيق الرسم الأقصى، وقدره ٣٥٠ في المائة، على قطع الدارة الكهربائية ونقل القدرة، في حين كان الرسم الأدنى، ويبلغ ١ في المائة، من نصيب النظم الهاتفية واللاسلكية. ويعرض الجدول ١٧ الرسوم المطبقة على منتجات مختارة. وتجدد الإشارة إلى أنه سعيًا وراء حماية منتجي الأغذية والمشروبات الخفيفة في شكلها الأولي، فإن معدل الرسوم الجمركية للسلع الوسيطة (الرمز ١١١)

يبلغ ٢٩,١ في المائة، وهو يقل كثيراً عن الرسم المطبق على الاستهلاك النهائي (الرمز ١١٢) وقدره ٤٨,٦ في المائة.

الجدول ١٧

الرسوم الجمركية المتوسطة بحسب تصنيف السلع إلى سلع أولية، ومتوسطة، واستهلاكية، وإنتاجية عام ٢٠٠٣

السلعة الوسيطة	النسبة المئوية
١١١	الأغذية والمشروبات الخفيفة، للصناعة أساساً
١٢١	الأغذية والمشروبات الخفيفة، للمجهزة للصناعة أساساً
٢١٠	الإمدادات الصناعية غير المصنفة ضمن السلع الأولية
٢٢٠	الإمدادات الصناعية غير المصنفة ضمن السلع المجهزة
٣١٠	أنواع الوقود والمزئقات، أولية
٣٢١	أنواع الوقود والمزئقات، المجهزة للسيارات
٤٢٠	قطع التبدل والملحقات للسلع الرأسمالية، باستثناء معدات النقل
٥٣٠	قطع التبدل والملحقات من كل أنواع معدات النقل
المجموع الفرعي	
١٠,٢	
السلع الاستهلاكية	
١١٢	الأغذية والمشروبات الخفيفة، أولية، للاستهلاك الأسري أساساً
١٢٢	الأغذية والمشروبات الخفيفة المجهزة أساساً للاستهلاك الأسري
٥٢٢	معدات النقل للأغراض غير الصناعية
٦١٠	السلع الاستهلاكية المعمرة غير المصنفة في مكان آخر
٦٢٠	السلع الاستهلاكية شبه المعمرة غير المصنفة في مكان آخر
٦٣٠	السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وغير المصنفة في مكان آخر
المجموع الفرعي	
١٧,٨	
السلع الإنتاجية	
٤١٠	السلع الرأسمالية، باستثناء معدات النقل
٥٢١	معدات النقل للأغراض الصناعية
المجموع الفرعي	
٤,٨	
جميع السلع	
١٣,٢	

رابعاً - نموذج الجاذبية

يستكمل هذا القسم سابقه بتوفير تقدير كمي ودراسة الدور الذي تضطلع به المتغيرات التي تؤثر على مسلك الصادرات والواردات. ولهذا الغرض يُحدد ويقمّم نموذج تجاري للجاذبية يشتمل على العرض التصديري والطلب الاستيرادي. وتُناقش الآثار العملية للسياسات التجارية استناداً إلى النتائج التجريبية.

ويقوم مصطلح نموذج الجاذبية عموماً على فكرة أن التدفق التجاري بين بلدين يتحدد تبعاً لوزنهما والمسافة الفاصلة بينهما. وكلما زاد الوزن، من حيث الدخل و/أو السكان، وتقارب البلدان جغرافياً، اشتد التفاعل التجاري بينهما. ويُستخدم نموذج الجاذبية لتقدير أثر التغيرات الجذرية للسياسات مثل تحول النظام عن التخطيط المركزي، أو لتقدير نماذج الجغرافيا والتجارة التي تحلل مواقع الشركات أو التركيز الصناعي (Krugman, 1991, 1998). كما أن هذا النموذج قد غدا الأداة الرئيسية المستخدمة لقياس التأثيرات التجارية اللاحقة لاتحاد نقدي، وكذلك تأثيرات خلق التجارة وتحويل التجارة المرتبطة بالترتيبات التجارية التفضيلية (Glick and Rose, 2002; Rose and Van Wincoop, 2001).

وفي هذا النمط من النماذج فإن من المفترض أن يكون للوزن أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي بين بلدين، كما أن من المنتظر أن يكون أثر المسافة سلبياً. وبصورة عامة ينظر إلى المسافة على أنها تعكس كل شيء له أثر على تيسير التجارة (Carrère, 2006). وتُقاس المسافة عادة بالمسافة المادية بين العاصمتين السياسيتين أو بين العاصمتين الاقتصاديتين. على أنه فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة فإن متغير المسافة غير مدرج في النموذج التقديري للجاذبية لأنه لا يترابط ارتباطاً قوياً على الدوام مع تكاليف النقل نتيجة الفوارق في نوعية البنى التحتية وسياسة الإغلاق الإسرائيلية التي أضعفت أو قطعت الروابط التجارية الفلسطينية مع البلدان العربية المجاورة من خلال عدد كبير من الإجراءات العسكرية، والإدارية، والاقتصادية. وحتى في البلدان التي لا تعاني من تشوهات تجارية مماثلة مرتبطة بالاحتلال فقد غدا من الشائع أكثر تحديد وتقدير نماذج الجاذبية بالاعتماد أساساً على حجم الأسواق، وقدرة الاقتصاد الوطني، وأسعار الصرف الحقيقية (Head and Ries, 2001; Papell, 2002; Cheng and Wall, 2004; Mitze, 2010). كما تجدر الإشارة إلى أن المسافة الجغرافية بين الأرض الفلسطينية المحتلة وشريكها التجاريين الرئيسيين، وهما إسرائيل والأردن، قصيرة للغاية.

وتعتبر طبيعة وإمكانيات حجم التجارة بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل عند انتهاء الاحتلال، أو على الأقل عند تحقيق الأرض الفلسطينية المحتلة لدرجة مهمة من السيادة، مسألة أساسية واستراتيجية من مسائل السياسات التي تستحق مناقشة وفهماً جديدين. وفي هذه الدراسة فإن نموذج الجاذبية سيستخدم للتكهن بأثر فك ارتباط إسرائيل مع فرض عن الأرض الفلسطينية المحتلة وتقييمه. وستستعمل قيمة وحجم التجارة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

كنقطة مرجعية لمناقشة مختلف السياسات الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل والبلدان العربية وغيرها من البلدان. ومن الضروري أن تُستخدم بشكل كامل كل الفرص القائمة والمحتملة لموازنة العلاقة التجارية والاقتصادية الجائرة مع إسرائيل بغية معالجة التشوهات وتحرير الاقتصاد الفلسطيني من العوائق التي تحد من آفاقه الإنمائية. وسيجري هنا استعمال معادلات الجاذبية التقديرية لتقييم النتائج المحتملة للابتعاد عن شبه الاتحاد الجمركي مع إسرائيل، الذي ينص عليه بروتوكول باريس، ولتحديد مجموعة من السياسات الاقتصادية والتجارية البديلة التي يمكن اتباعها. وعلى هذا فإن النموذج سيستخدم لتقدير التدفقات الممكنة لتجارة البضائع بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في الفترة اللاحقة لفك الارتباط. وفي هذا الصدد فإن النتائج التحريية يمكن أن توفر الإرشاد للإجراءات الرامية إلى تحسين الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف التي أبرمتها السلطة الفلسطينية أو ستبرمها مع البلدان الأخرى. وأخيراً فإن المعادلات التقديرية ستستعمل لتقييم التدفقات الممكنة لتجارة البضائع بين الأرض الفلسطينية المحتلة والبلدان الأخرى غير إسرائيل والأردن.

ألف - المنهجية ومصادر البيانات

يتألف نموذج الجاذبية من معادلتين، الأولى تتعلق بالعرض التصديري والثانية بالطلب الاستيرادي. وتؤكد كلتا المعادلتين على دور التجارة، والسياسات المالية والنقدية، والحوافز غير الجمركية بالنسبة لتدفقات تجارة البضائع بين الأرض الفلسطينية المحتلة، وإسرائيل والأردن. وفيما يتعلق بالتجارة القائمة بين شريكين غير متكافئين (الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل) فقد يستخدم واضعو السياسات الفلسطينيين النموذج التقديري للتفاوض مع إسرائيل لإرساء علاقات تجارية مناسبة.

وتُستخدم السلاسل الزمنية المدجة والبيانات المقطعية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ لتقدير النموذج. واستُخلصت البيانات المتعلقة بالتدفقات التجارية الثنائية مع الشريكين التجاريين الرئيسيين، وهما إسرائيل والأردن، من إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بينما تم استخراج البيانات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي وحصص الفرد من الدخل القومي الإجمالي المتاح من إحصاءات الحسابات الوطنية. واستُخلصت البيانات عن متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والسكان، وأسعار الصرف الاسمية، ومؤشر أسعار المستهلك، المتعلقة بالأردن، وإسرائيل، والولايات المتحدة من منشور الإحصاءات الدولية عن الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ وقاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية بيانات عن المجموعات السلعية لتصنيف الموحد للتجارة الدولية المفصل من الصفر وحتى خمسة أرقام بالنسبة للبلدان التالية: إسرائيل، والأردن، ومقاطعة تايوان الصينية، وماليزيا، وتركيا.

مواصفات النموذج

توفر الأسس النظرية لنموذج الجاذبية الإرشاد بشأن مواصفات وظائف العرض التصديري والطلب الاستيرادي. وتشير دراستا Sohn (2005) و Areethamsirikul (2006) إلى أن بالمستطاع اشتقاق المعادلات بشأن منتجات متميزة. وتوضح دراسة Evenett and Keller (2002) أن النتائج التجريبية المستخلصة من معادلات الجاذبية التقديرية قد استخدمت بنجاح في تفحص التجارة الممكنة بين الاقتصادات المتجاورة، وكذلك التجارة بين الأقاليم في مناطق مختلفة من العالم. ويمكن تقديم نموذج تجاري للجاذبية للعرض التصديري والطلب الاستيرادي على النحو التالي:

$$X_{ijkt} = a_0 + a_1 * (GDP_i / GDP_j)_t + a_2 * (PCGNDI_i / PCGNDI_j)_t + a_3 * PX_{ijkt} + a_4 * REX_{ijt} + a_5 * D_{jt} + a_6 * NTBS_{jt} + a_7 * T_{ijkt} + U_{ijkt} \quad (10)$$

$$M_{ijkt} = b_0 + b_1 * (GDP_i / GDP_j)_t + b_2 * (PCGNDI_i / PCGNDI_j)_t + b_3 * PM_{ijkt} + b_4 * REX_{ijt} + b_5 * D_{jt} + b_6 * NTBS_{jt} + b_7 * T_{ijkt} + V_{ijkt} \quad (11),$$

حيث:

X_{ijkt} قيمة السلعة K التي يصدرها البلد i إلى البلد z في الفترة t، حيث $t = 1994, 1995, \dots, 2005$ ، و $i = 1$ للأرض الفلسطينية المحتلة، و $z = 1$ لإسرائيل و 2 للأردن؛

M_{ijkt} قيمة السلعة k التي يستوردها البلد i من البلد z في الفترة t؛

GDP_{it} الناتج المحلي الإجمالي للبلد i في الفترة t؛

$PCGNDI_{it}$ حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي المتاح للبلد i في الفترة t؛

REX_{jt} القيمة الحقيقية لدولار الولايات المتحدة بعملة البلد z في الفترة t؛

PX_{ijkt} مؤشر أسعار تصدير السلعة k التي يصدرها البلد i إلى البلد z في الفترة t؛

PM_{ijkt} مؤشر أسعار استيراد السلعة k التي يستوردها البلد i من البلد z في الفترة t؛

D_{jt} متغير صوري يكافئ 1 في حالة إسرائيل وصفر خلاف ذلك؛

$NTBS_{jt}$ الحواجز غير الجمركية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية = 1 في الفترة 1995-2000 وصفر خلاف ذلك؛

T_{ijkt} مؤشر المطابقة التجارية الذي يوضح تشابه صادرات السلعة k من البلد i التي يستوردها البلد z في الفترة t؛

U_{ijkt} حد الخطأ للسلعة k التي يصدرها البلد i ويستوردها البلد z في الفترة t؛

V_{ijkt} حد الخطأ للسلعة k التي يستوردها البلد i من البلد z في الفترة t.

وتنص المعادلة (١٠)، التي تمثل العرض التصديري، على أن تدفقات تجارة البضائع للسلعة k من البلد i إلى البلد z في العام t تتحدد بمجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي، والمتغيرات النقدية، والحوافز غير الجمركية. وتشير السلعة k إلى سلعة صفرية الأرقام مصنفة بموجب التصنيف الموحد للتجارة الدولية، مثل الحيوانات الحية، والمشروبات الخفيفة، والتبغ، وأنواع الوقود، والزيوت الحيوانية والنباتية، والمواد الكيميائية، والسلع المصنّعة النهائية، والآلات ومعدات النقل. ومن المتوقع أن تكون صادرات السلعة k مرتبطة بشكل إيجابي مع GDP_i وعلى نحو سلبي مع GDP_z . وعلى هذا فإن ارتفاع نسبة GDP_i/GDP_z سيزيد من احتمالات تدفقات تجارة البضائع من البلد i إلى البلد z نظراً إلى أن هذا المتغير هو مقياس لقدرة البلد i بالمقارنة مع قدرة البلد z . ولذلك فإن من المتوقع أن يكون للمعامل التقديري a_1 علامة موجبة. كما أن بالمستطاع استخدام المتغير لتفحص التجارة متماثلة الصناعات القائمة بين البلد المصدر والبلد المستورد.

ويعكس المتغير $PCGNDI_i/PCGNDI_z$ نسبة الرفاه القائمة بين البلد المستورد والبلد المصدر. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدخل الفردي في البلد المستورد بالمقارنة مع نظيره في البلد المصدر إلى تحفيز تدفقات تجارة البضائع من البلد المصدر إلى البلد المستورد. وعلى العكس فإن من المنتظر أن تسفر زيادة الدخل الفردي في البلد المصدر عن زيادة في وارداته.

ويوضح سعر الصرف الحقيقي (REX_{ijt}) أثر السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف المعتمدة في إسرائيل والأردن على التجارة مع الأرض الفلسطينية المحتلة. وبما أن الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي الجديد هما العملتان الرئيسيتان المتداولتان في الاقتصاد الفلسطيني فإن من المتوقع أن يؤثر أي تخفيض لقيمة الدينار الأردني أو انخفاض أو ارتفاع في قيمة الشيكل الإسرائيلي الجديد مقابل دولار الولايات المتحدة على واردات وصادرات البضائع الفلسطينية المتعلقة بهذه الأسواق.

وتُحسب أسعار الصرف الحقيقية على النحو التالي:

$$REX_{ijt} = NEX_{ijt} * CPI_{ust}/CPI_{jt}, \quad (12)$$

حيث NEX_{ijt} هو سعر الصرف الاسمي للدولار بعملة البلد J ، و CPI_{ust} و CPI_{jt} هما مؤشرا أسعار المستهلك في الولايات المتحدة والبلد z في الفترة t على التوالي.

ويوضح مؤشر المطابقة التجارية T_{ijkt} المدرج في النموذج أثر الهيكل التجاري الثنائي القائم بين البلد i والبلد z في الفترة t . ويُحسب هذا المؤشر على النحو التالي:

$$T_{ijkt} = [x_{ikt} * m_{jkt}] / [x_{ikt}^2 * m_{jkt}^2]^{0.5}, \quad (13)$$

حيث x_{ikt} هي نصيب السلعة ثنائية الأرقام في المجموعة السلعية K^{th} التي يصدّرها البلد i في الفترة t ، و m_{jkt} هي نصيب السلعة ثنائية الأرقام في المجموعة السلعية K^{th} التي

يستوردها البلد z في الفترة t . وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و ١. وحينما يقارب المؤشر الصفر فإنه يشير إلى أن هناك هيكلًا تجاريًا تنافسيًا تمامًا يقوم بين البلدين. وعلى العكس فحينما تكون أنصبة تصدير البلد i متماثلة مع أنصبة استيراد البلد z فإن قيمة المؤشر تقارب ١. ويدل ذلك على هيكل تجاري متكامل تمامًا، بالنظر إلى أن أنصبة تصدير البلد i متماثلة مع أنصبة استيراد البلد z . وهكذا فإن المؤشر يقيس التطابق بين هيكل صادرات وواردات شريكي التجارة الثنائية. وفضلاً عن ذلك فإنه يمكن استخدام T_{ijkt} كمؤشر على وجود تجارة متماثلة الصناعات و/أو تجارة متباينة الصناعات بين البلدين. وحينما يكون المعامل a_7 و/أو b_7 أكبر من الصفر فإن T_{ijkt} يعكس تجارة متباينة الصناعات. على أنه إذا كانت قيمة هذين المعاملين أقل من الصفر فإن ذلك يدل على قيام تجارة متماثلة الصناعات بين البلدين المصدر والمستورد.

وأدرج متغير صوري للقيمة $NTBS_{ijt}$ في النموذج لتقدير أثر الممارسات التقييدية والعوائق المفروضة من إسرائيل على التجارة الفلسطينية، ولا سيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦. وهذه الإجراءات الإسرائيلية هي نمط مفرط من الحواجز غير الجمركية المطبقة على الاقتصاد الفلسطيني والذي لا شبيه له على الإطلاق. وكان مستوى التجارة الفلسطينية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ أعلى مما شهدته الفترتان ١٩٧٠-١٩٩٤ و ٢٠٠١-٢٠٠٦. وقد حُدثت قيمة $NTBS_{ijt}$ على أنها تبلغ ١ للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ و ٠ بخلاف ذلك.

باء- النتائج التجريبية

يعرض هذا القسم النتائج التجريبية لمعادلات الجاذبية للعرض التصديري. ويعمل النموذج بشكل جيد مع المعاملات التقديرية ذات الإشارات المتوقعة. وتتسم معظم المعاملات بالأهمية وتتراوح قيمة R^2 بين ٠,٦٥ و ٠,٩٨. وبسبب مشكلة تعدد العلاقات الخطية، ولا سيما بين GDP_i/GDP_j و $PCGNDI_i/PCGNDI_j$ ، فإن هذه المتغيرات قد أُسقطت من معادلات الاستيراد. وبالإضافة إلى ذلك فإن المتغيرات التي يبدو أنها غير مهمة ليست معروضة ضمن النتائج النهائية.

معادلة الجاذبية للعرض التصديري

يعرض الجدول ١٨ نتائج الصادرات الفلسطينية لست مجموعات سلعية من مجموعات التصنيف الموحد للتجارة الدولية عند المستوى الرقمي الصفري. وتشكل صادرات المجموعات صفر و ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ (الأغذية والحيوانات الحية، المواد الخام، والمنتجات الكيميائية، والمنتجات المصنّعة، والآلات والمعدات، والمنتجات المصنّعة المتنوعة) نسبة تزيد عن ٩٠ في المائة من صادرات البضائع الفلسطينية. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات المجموعتين صفر و ٦ وحدها تمثل نسبة تقرب من ٦٠ في المائة من مجموع صادرات البضائع.

وتشير النتائج التجريبية إلى أن الصادرات الفلسطينية من الأغذية والحيوانات الحية والمنتجات المصنّعة حساسة للغاية إزاء قدرة الاقتصاد الفلسطيني المقيسة بحسب الناتج المحلي الإجمالي النسبي. وتدل معاملات نسبة الناتج المحلي الإجمالي على أن تدعيم قدرة الاقتصاد الفلسطيني سيعزز من صادرات البضائع إلى الأسواق الإسرائيلية. وعلى العكس فإن معاملات الدخل الفردي النسبي التي اتسمت بالصغر ولم تكن لها تأثيرات مهمة على بعض الصادرات قد أسقطت لهذا السبب من الانحدار. ومما يثير الاهتمام أن رفع القيود، أي الحواجز غير الجمركية، التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية سيزيد من قيمة صادرات المجموعتين صفر و٦ بمقدار يصل إلى ٧٠ مليون دولار أمريكي في المتوسط.

الجدول ١٨

النتائج التقديرية لمعادلات العرض التصديري

١	٢	٦	٥	٢	صفر	المتغيرات التابعة: معامل
المنتجات المصنّعة المتنوعة	الآلات والمعدات	المنتجات المصنّعة	المنتجات الكيميائية	المواد الخام	الأغذية والحيوانات الحية	مجموعات التصنيف الموحد للتجارة الدولية
٠,٠٢٩-	٨٦,٥٩-	٥٣٢,٦١١-	٥٨,٦٣	١٠٦,٨٣-	٣٥,١١-	القيم الثابتة
(١,٢٩-)	(١,٦٥-)	(٢,١٨-)	(٥,٥)	(٢,٣٣-)	(١,٦٩-)	
٠,٥١	٩,٢٢	٣٣,٠٧	٠,٨٦	٥,٩٩	٢٠,٥٤	GDP _t /GDP _{t-1}
(٤٥,٤١-)	(٣,١٨-)	(٢,٥١-)	(١,٢-)	(٢,٦٥-)	(٢,٩٧-)	
			١,٣٦٦-	٠,٦٤-		PCGNDI _t /PCGNDI _{t-1}
			(٣,٨-)	(٢,٣١-)		
	٦٥,٨٨	٤٥٠,٥٥,٦	٣١,٠١	٨٠,٢٥		REX _{ijt}
	(١,٧٤)	(٢,٥٦)	(٤,٥)	(٢,٤٠٦)		
	٨٦,٨	٧٨٩,٢٤		١٠٨,٧٧	٢٣,٧٩	D _{jt}
	(١,٩٥)	(٣,٧٦)		(٣,٠٧٧)	(٣,٤٧)	
٠,٣٣٢-	٤,٦-	٣٢,٢٦-			٣٣,١٦-	NTBS _{ijt}
(٢٦,٠٣-)	(٢,٨-)	(٤,١١-)			(٧,٣٥-)	
٠,٣١-		٢٥١,٤٥-			٧٤,٩٩	T _{ijkt}
(٤٥,٩١-)		(٢,٩٥-)			(٢,٦١)	
١٤٣,٩١	٩٥,٥٢	١٩٦,٠٧	٢٧	٧٥,٠٣	٧٤,٤٨	F
٠,٩٩	٠,٩٦	٠,٩٨	٠,٨٤	٠,٩٥	٠,٩٥	R ²

ملاحظة: ترد إحصاءات t بين أقواس.

وفي حين أن مجموعة الأغذية والحيوانات الحية تتضمن أساساً الفاكهة والخضروات الطازجة، فإن المنتجات المجهزة والمنتجات المصنّعة تتضمن منتجات كثيفة العمالة مثل المنسوجات والملابس، والأحذية، والأثاث. وقد أدرجت المجموعات السلعية ذات المستوى

الثلاثي الأرقام لتحديد المنتجات الصالحة للتسويق في الأسواق العربية، والإقليمية، والدولية. وتتحدد صادرات الآلات والمعدات عموماً وفقاً للنتائج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

وتُظهر المتغيرات الصورية للشركاء التجاريين أن الصادرات الفلسطينية من السلع المصنّعة إلى السوق الإسرائيلية أكبر من الصادرات المرسلّة إلى السوق الأردنية. وكما هو منتظر فإن أسعار الصرف على ما يبدو تشكل عوامل محدّدة أساسية لتدفقات تجارة البضائع بين الأرض الفلسطينية المحتلة من جهة والأسواق الأردنية والإسرائيلية من جهة أخرى. وقد تبين في الأقسام السابقة أن التجارة الفلسطينية ليست حساسة إزاء التحويلات في سعر الصرف الاسمي، وهو أمر غير مستغرب لأن المتغير المعني فيما يتعلق بالقدرة التنافسية هو سعر الصرف الحقيقي لا الاسمي. وتشير النتائج إلى أن ارتفاع القيمة الحقيقية لدولار الولايات المتحدة مقابل العملتين الإسرائيلية والأردنية يزيد من صادرات البضائع الفلسطينية إلى إسرائيل والأردن. وبما أن التسديد للمصدرين الفلسطينيين يتم بالعملتين الإسرائيلية والأردنية فإن ارتفاع قيمة الدولار أمام الدينار الأردني و/أو الشيكال الإسرائيلي الجديد يجعل الصادرات الفلسطينية إلى هذه الأسواق أرخص نسبياً بالمقارنة مع المصادر الأخرى. ويكرر تأثير سعر الصرف في هذه الحالة التحسن في تركيبة المنتجين المحليين الناجم عن خفض حقيقي في قيمة العملة في الحالات العادية لبلد وحيد وعملة وحيدة.

وهذا الاستنتاج يؤيد النتيجة التي خلصت إليها دراسة UNCTAD (2009a) التي تبين أن استخدام السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدماً والمختلف هيكلياً هو أمر مكلف للاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه يحرم السلطة الفلسطينية من خيار تحديد وتغيير سعر صرف عملة وطنية لتكون في مستوى مناسب يؤدي إلى توسيع تركيبة الاقتصاد المحلي. وتظهر دراسة الأونكتاد أن إجراء تخفيض حقيقي للعملة الفلسطينية المفترضة، أي تحديد سعر صرف أدنى من سعر الشيكال الإسرائيلي الجديد، سيسفر عن تحسن الميزان التجاري، وتوظيف استثمارات خاصة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وسيقود إلى زيادة العمالة وتقوية قطاع السلع المتداولة مع تنامي قطاعي الزراعة والتصنيع. وتشير دراسة الأونكتاد إلى أن بالمستطاع، وقبل اعتماد عملة وطنية فلسطينية، جنى المنافع من سعر حقيقي تنافسي للصرف عبر فرض الضرائب على الواردات واستخدام الإيرادات الضريبية في دعم الصادرات. ولا تعتبر هذه الخطة حالة نموذجية لإدارة التجارة، ولكنها تشكل تديراً تصحيحياً تعويضياً يهدف إلى معالجة التشوه وضعف القدرة التنافسية الناجمين عن الاضطرار إلى استخدام الشيكال الإسرائيلي الجديد القوي.

وتشير النتائج التحريبية المتعلقة بمؤشر المطابقة التجارية للصادرات الفلسطينية أنه رغم توجيه نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل فإن التجارة بالمواد الخام، مثل الحجر والرخام، تُصنّف على أنها تجارة متباينة الصناعات. غير أن

الصادرات الفلسطينية من المنتجات المصنّعة إلى إسرائيل تُدرج ضمن مجموعة التجارة متماثلة الصناعات. ويُصنّف الجانب الأكبر من الصادرات الفلسطينية من المنتجات المصنّعة على أنه كثيف العمالة. وبلغت الصادرات الفلسطينية من المنتجات المصنّعة نسبة ٤٠ في المائة وسطيّاً من مجموع صادرات البضائع، في حين كانت نسبة المواد الخام ٥ في المائة فحسب.

معادلة الجاذبية للطلب الاستيرادي

يعرض الجدول ١٩ النتائج التقديرية لمعادلات الطلب الاستيرادي. وتمتلك معظم المعاملات التقديرية الإشارات المتوقعة. ويعني ذلك أن أي تحسن نسبي في قدرة الاقتصاد الفلسطيني يعزز من قدرة المنتجين المحليين على منافسة السلع المستوردة. وتدل هذه النتائج على أن بالمستطاع إنتاج الكثير من السلع المستوردة محلياً في حال إعادة بناء البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية الفلسطينية الموهنة وإيقاف سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلية.

الجدول ١٩

النتائج التقديرية لمعادلات الطلب الاستيرادي

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	صفر	المتغيرات التابعة:
المنتجات المصنّعة المتنوعة	الآلات والمعدات	المنتجات المصنّعة	المنتجات الكيميائية	الزيتوت الحيوانية والنباتية	أنواع الوقود المعدنية	المشروبات الخفيفة	المشروبات الخفيفة والتبغ	الأغذية والحيوانات الحية	معامل مجموعات التصنيف الموحد للتجارة الدولية
١٥٨,٥	١٠٢,١١	٦٣٣,٢	٢٤٧,٥٧	١٣,٦٤	-١١٢,٦	٧٦,٠٢	١٣٧,٢١	٤٩٣,٨٤	القيم الثابتة
(٣,٦٤)	(١,٠٥)	(٣,٨١)	(٢,٨٠)	(٠,٥٨)	(-٠,٣٥)	(٢,٤٣)	(٢,٩١)	(١,٨٥)	
٢٦,٥-	١٧٦,١١-	١٣١,٩-	٧٥,٨٨-	١٠,٣١-	٥٧٣,٣٥-	٣٨,٩-	٢٠,٤٥-	٢٨١,٤٨-	GDP _j /GDP _j
(١,٥-)	(٦,٦-)	(٢,٨١-)	(٣,٦٩-)	(٢,٣٥-)	(٤,٤٦-)	(٥,١٦-)	(٢,٣٩-)	(٤,٢٥-)	
٠,٦٥-	١,٨٢-	٧,٨٣-	١,٤٧-	٠,١٤-	٠,٥٧-	٠,٢٩-	٠,٧٨-	٥,٥٥-	PM _{ijk}
(١,٥٨-)	(١,١٢-)	(٣,٨٧-)	(١,٥٨-)	(١,٤٢-)	(٠,١٧-)	(٢,٥٨-)	(٢,٥٤-)	(٢,١٣-)	
٣٧,٣٧-		١٥٤,٩١-							REX _{iji}
(٢,٦٤)		(٣,٣٤)							
٤٤,٧٥	١١٦,٦٣	٨٩,٣٤	٥٩,٨٧	٧,٤٥	٢٩٢,٥	٢٢,٢٦	١,٦٥-	٢٠٥,٧٣٦	NTBS _{ijt}
(٤,١٥)	(٤,٦)	(٢,١٧)	(٢,٨١)	(١,٨٣)	(٢,٣)	(٣,١٣)	(-١,٥٨)	(٣,٥٨)	
٤٠,٣٤-	٦٨,٩١	٠,١٤-		١٩,٦٩-	١٦٣,٨	٢٢,٥-	٤٤,٧٨-	٩٥٧,٢٧-	T _{ijkt}
(١,٢٥-)	(١,١٣-)	(١,٢٥-)		(١,٨٤-)	(١,٢-)	(١,٩٢-)	(٢,٧٨-)	(٣,٥٩-)	
٤٢,٨١	٣٣,٨١	٣٨,٥٤	١٥,٦	٣٠,٥٨	١٠,٣٣	٢٩,٤٥	١٥,٤٤	٢٢,٣٧	F
٠,٩٣	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٧٩	٠,٩٤	٠,٦٩	٠,٨٨	٠,٧٥	٠,٨٥	R ²

ملاحظة: ترد إحصاءات t بين أقواس.

ويبين المتغير الصوري للحواجز غير الجمركية آثار سياسة الإغلاق والقيود على التنقل والنفاذ المفروضة على الأرض الفلسطينية المحتلة. ولهذا المتغير معامل موجب وهام على كل مجموعات التصنيف الموحد للتجارة الدولية، باستثناء مجموعة المشروبات الخفيفة والتبغ. ويوضح ذلك بجملة أنه يؤدي إلى زيادة تدفق واردات البضائع إلى الأسواق الفلسطينية. ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن القيود الإسرائيلية على واردات السلع الاستهلاكية كانت أقل وطأة من القيود المفروضة على صادرات وواردات السلع الوسيطة. ومع تقويض القدرة المحلية على إنتاج السلع قيد الاستيراد، فقد ارتفع حجم الواردات الممولة بتحويلات المغتربين والمعونات الضخمة من المانحين.

ويؤثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني والشيكال الإسرائيلي الجديد على الواردات الفلسطينية، إذ إن تخفيض قيمة هاتين العملتين يجعل الاستيراد من إسرائيل والأردن أرخص من الاستيراد من بلدان أخرى. وعلى ما يبدو فإن أثر أسعار الصرف الحقيقية يتسم بالأهمية بالنسبة لكل مجموعات الواردات. وترتبط زيادة بنسبة ١٠ في المائة في أسعار الصرف الحقيقية بزيادة بنسبة ١٠ في المائة في واردات السلع المصنّعة وبزيادة بنسبة ٢ في المائة في المنتجات المصنّعة المتنوعة.

وتبدو أسعار الواردات مرتبطة ارتباطاً سلبياً بواردات المشروبات الخفيفة والتبغ، وأنواع الوقود المعدنية، والزيوت الحيوانية والنباتية. وعلى ما يظهر فإن المرونة الذاتية لأسعار الواردات تقل عن ١ في المائة بالقيمة المطلقة بالنسبة لأنواع الوقود المعدنية والتبغ. ومن المهم الإشارة إلى أن ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على هذه السلع، مما يصعد من الضغط على الميزان التجاري.

والمعامل التقديري للقيمة T_{ijkt} للواردات الفلسطينية موجب بالنسبة لأنواع الوقود المعدنية والآلات والمعدات، ولكنه سالب فيما يتعلق بالزيوت الحيوانية والنباتية. ويشير ذلك إلى أن التجارة متباينة الصناعات سائدة في المجموعتين الأوليين، بينما تسود التجارة متماثلة الصناعات في المجموعة الأخيرة. وتُصنّف نسبة ٣٠ في المائة فحسب من الواردات الفلسطينية على أنها منتجات متميزة عن السلع التي يتم تصديرها من إسرائيل. ورغم أن إسرائيل هي مستورد صاف للنفط فإنها تتمتع بمزايا تنافسية في المنتجات النفطية وقد عززت بنجاح من قدرة صناعتها النفطية وغدت المورد الوحيد للمنتجات النفطية إلى المنتجين الإسرائيليين والسوق الفلسطينية. وفي العديد من الصناعات قامت إسرائيل ببناء خطوط إنتاج قادرة على تلبية الطلب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الطلب على الوقود، والإسمنت، ومنتجات الألبان. ولهذا فمن غير المستغرب أبداً أن تؤدي الحواجز غير الجمركية التي تفرضها إسرائيل إلى الحد من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل وتوسيع الواردات في الوقت ذاته. غير أنه في ظل ظروف تجارية حرة وطبيعية ومتكافئة إلى حد ما فإن الواردات الفلسطينية من إسرائيل قد تهبط بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة في حين أن الصادرات الفلسطينية ربما تزيد بنسبة تقرب من ٣٠ في المائة.

وتبيّن قيم T_{ijkt} المحسوبة والمعرضة في الجدول ٢٠ متوسطاً يقل عن ٠,٥. وقيمة T_{ijkt} المحسوبة هي ٠,١٨، بالنسبة للمعادن وأنواع الوقود، حيث أن إسرائيل هي مستورد صاف ضخّم للوقود، ويرجع مصدر أنواع الوقود الفلسطينية أساساً إلى إسرائيل، وهي تشكل نسبة تزيد عن ٣٠ في المائة من مجموع واردات البضائع الفلسطينية.

وتمثل الواردات الفلسطينية للأغذية والحيوانات الحية، والزيوت النباتية، والمواد الخام، والمنتجات المصنّعة، حالات من التجارة متماثلة الصناعات. وتستورد إسرائيل هذه السلع من الأسواق الفلسطينية كما تصدرها إليها.

الجدول ٢٠

مؤشر المطابقة التجارية الفلسطينية: الصادرات والواردات

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	صفر	مؤشرات مجموعات التصنيف الموحد للتجارة الدولية
المنتجات المصنّعة المتنوعة	الآلات والمعدات	المنتجات المصنّعة	المنتجات الكيميائية	الزيوت الحيوانية والنباتية	أنواع الوقود المعدنية	المواد الخام	المشروبات الخفيفة والتبغ	الأغذية والحيوانات الحية	
الصادرات الفلسطينية - الواردات الإسرائيلية والأردنية									
٠,١٨	٠,٤٢	*٠,٩٥		٠,٣١	٠,٣١-	*٠,٧٥-	٠,٤٥	٠,٢٣-	$C(T_{ij}, X_{ij})$
٠,٣٥	٠,٨٦	*٠,٦٤		٠,٩٩	٠,٩٠	*٠,٣٧	٠,٨٦	٠,٢٣	T_{ij}
٩١,٠	٦٦,٧	*١٩,٠٧		٤٠٤,٨	٦,٥-	*١٨,٠٠-	٠,٣٢	٦١,٢-	$X_{ij} = b0+b1$ $T_{ij}: b1^{\wedge} =$
الواردات الفلسطينية - الصادرات الإسرائيلية والأردنية									
٠,٢	*٠,٧٠٧-	٠,٢٦-	٠,٢٨	٠,٣٢-	٠,٤٢	*٠,٦٣-	*٠,٧٦-	*٠,٧٣-	$C(T_{ij}, M_{ij})$
٠,٧٨	*٠,٦٤	٠,٤٥	٠,٣٢	٠,٢	٠,١٨	*٠,٦٥	*٠,٢٥	*٠,٣٨	T_{ij}
٨٩,٩	*٢٤٩,٧-	٠,٢٢-	٠,١٤	١١,٥-	٢٥٣,٢	*١٠٥,٩٩-	*٧٣,٠٢-	*١٨٧,٦٢-	$M_{ij} = b0+b1$ $T_{ij}: b1^{\wedge} =$

ملاحظات: * = مهمة عند مستوى ٠,٠٥؛ المعاملات الأخرى غير مهمة.

$C(T, X)$: معامل ارتباط بسيط.

T_{ijk} : مؤشر المطابقة التجارية بين البلدين i و j للمجموعة K^{th} في التصنيف الموحد للتجارة الدولية.

X_{ijk} : صادرات بضائع السلعة K^{th} من البلد i إلى البلد j .

M_{ijk} : واردات بضائع السلعة K^{th} إلى البلد i من البلد j .

وفي الختام فإن الحقيقة الجوهرية المتعلقة بالتجارة الفلسطينية مع إسرائيل وكل الشركاء التجاريين الآخرين هو أنها ما تزال محكومة من إسرائيل وخاضعة للمتطلبات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية التي تصوغ عموماً الحاصل وطريقة عمل القوى السوقية والاقتصادية. وتماشى نتائج هذه الدراسة مع النتائج التجريبية السابقة (El-Jafari, 2000)، وهي أنه في ظل ظروف التجارة الحرة فإن واردات البضائع الفلسطينية من إسرائيل قد لا تتجاوز

نسبة ٥٠ في المائة من قيمتها وحجمها الحاليين إجمالاً. وعلى المستوى القطاعي فإن الأغذية والحيوانات الحية، والمواد الخام، والسلع المصنّعة هي الواردات الرئيسية حيث تشكل نسبة تزيد عن ٦٠ في المائة من مجموع واردات البضائع. ومع إتاحة حيز سياسات يفوق ما هو متوافر في الوقت الحالي فإن بمقدور واضعي السياسات الفلسطينيين تطبيق بعض السياسات التصحيحية لبناء القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتحفيز النمو. وستسفر مثل هذه التدابير والسياسات التصحيحية بالتأكيد عن الحد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على السوق الإسرائيلية.

وأخيراً فإن هذه الدراسة تعيّن القطاعات الأساسية التي يمكن تعزيزها بحيث يتم إنتاج السلع المستوردة حالياً من إسرائيل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، كما تحدد الواردات من إسرائيل التي يمكن استيرادها بفائدة أعظم من مصادر أخرى. وعلى هذا فإنه يمكن استخدام الاستنتاجات والنتائج المفصلة لهذه الدراسة لإرشاد تدخلات السياسات بغية تدعيم التخصيص الأمثل للموارد وتقوية القدرات الإنتاجية في بعض القطاعات التي تبشّر بتحقيق معدلات أعلى من العوائد الاجتماعية.

خامساً- الاستنتاجات: جوانب السياسة التجارية لتكوين الدولة

شكّلت التجارة بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل على مدى العقود الأربعة الماضية حالة متطرفة من حالات التجارة بين شريكين غير متكافئين. وفرضت سياسات إسرائيل القائمة على مصالحها الاقتصادية والأمنية الوطنية هيمنتها على التبادل بين الاقتصادين وصاغت شكله دون اهتمام يُذكر بالمصالح الفلسطينية. وتتناقض السياسات الإسرائيلية في غالب الأحيان مع احتياجات التنمية الاقتصادية الفلسطينية. وتدرج دراسة طبيعة التجارة الفلسطينية مع إسرائيل وتقدير إمكاناتها في ظل الظروف الحرة، من جهة، وتفحص ماهية هذه التجارة مع الأسواق الإقليمية والعالمية من جهة أخرى، ضمن موضوعات البحوث الرئيسية التي تتطلب اهتماماً عاجلاً. وحتى قبل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ وآثاره ذات الأهمية البالغة، فقد كان يُنظر إلى إعادة صياغة التجارة بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل على أنها شرط ضروري لهيكلية جديدة للاقتصاد الفلسطيني العليل وإحيائه. وفيما يلي بعض الاستنتاجات المستخلصة من التحليلات والتحقيقات التجريبية التي تتضمنها هذه الدراسة.

يتم الجانب الأعظم من التجارة الفلسطينية مع إسرائيل حيث تنبع نسبة ٨٠ في المائة من الواردات من إسرائيل أو يُعاد تصديرها إلى الأسواق الفلسطينية من خلالها. وتستوعب السوق الإسرائيلية نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة من الصادرات الفلسطينية. وهناك أربعة بلدان في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي المملكة العربية السعودية، وعمّان، وليبيا، واليمن، تمتلك مؤشراً لتنوع الصادرات (عند إدراج النفط) يفوق أو يكافئ هذا المؤشر في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعند استبعاد النفط فإن الاقتصادين الجزائري والليبي هما الاقتصادان الوحيدان اللذان يعانيان من الافتقار إلى التنوع بمستوى يقارب ما يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني.

ويبين مؤشر تركيز الصادرات أن تنوع الصادرات الفلسطينية لم يشهد أي تحسن منظور إلا في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وبمقدار طفيف فحسب. ويعني ذلك بوضوح أن من المتعذر حدوث أي تنوع في الصادرات ما دامت سياسة الإغلاق الإسرائيلية وقيود التنقل مطبقة. وهكذا فإن العوامل الخارجية وغير السوقية قامت بدور حاسم في عرقلة تنوع الصادرات ومن ثم كبح الطاقة الكامنة لقطاع الصادرات وقدرته على المساهمة في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني ونموه. ويدل مؤشر تماثل الصادرات على توافر إمكانات تجارية قوية مع بلدان غير إسرائيل، مثل الأردن وجمهورية كوريا. وساهمت تحولات الطلب العالمي في دعم الصادرات الفلسطينية من المجموعات ٣ و ٥ و ٧ و ٨ للتصنيف الموحد للتجارة الدولية. وفيما يتعلق بالمجموعات المتبقية، وهي صفر و ١ و ٢ و ٦ و ٩، فإن الصادرات قد انخفضت في كل عام أو في جانب من فترة العينة ١٩٩٦-٢٠٠٥.

وتشير النتائج التحريية إلى أن التجارة متماثلة الصناعات تقوم أساساً في قطاعي الأغذية واللحوم الحية والمنتجات المصنّعة، في حين أن التجارة متباينة الصناعات قائمة في القطاعات الأخرى. وتشير التجارة في هذه القطاعات إلى أن المنتجين وواضعي السياسات الفلسطينيين يحتاجون إلى استكشاف أسواق جديدة في البلدان المجاورة وأسواق في البلدان المتقدمة. وتشكل السياسات الإسرائيلية النقدية والمتعلقة بأسعار الصرف عقبة أساسية أمام القدرة التنافسية الفلسطينية، وهو ما يلحق الضرر بتنمية قطاع السلع المتداولة فيما يتصل بسلع التصدير أو الاستيراد على حد سواء. على أن السياسات الفلسطينية المحلية لم تكن على الدوام سياسات مثلى أو موالية على نحو كاف لتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع الفلسطيني للسلع المتداولة.

وتعتبر الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي من أوضاع السلع التي يمكن استيرادها من أسواق غير السوق الإسرائيلية. ولا عجب في ذلك لأن إسرائيل هي مستورد صاف ضخمة للمواد الخام، بما في ذلك النفط والغاز، وذلك من مصر أساساً. وبمقدور واضعي السياسات الفلسطينيين استطلاع إمكانية تنمية مشروعات مشتركة مع الأردن لتزويد الضفة الغربية بالوقود، والكهرباء، والغاز الطبيعي، مع قيام مصر بتوفير هذه المنتجات لقطاع غزة. وسيؤدي تخفيف الحواجز غير الجمركية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية إلى الحد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، حيث أن ذلك سيشتجع الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الإقليمية والأجنبية ويقلل من الواردات من إسرائيل. وبما أن الصادرات الفلسطينية تقل كثيراً عن المتوسط العالمي فيما يتعلق بالمنتجات ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة، في حين أنها أعلى منه فيما يتصل بفئة التكنولوجيا المنخفضة والفئة المستندة إلى الموارد، فإن من الواضح إن بالمستطاع تشجيع الشركات الأجنبية التي تنتج طائفة من السلع كثيفة العمالة على نقل إنتاج هذه السلع، مثل المنتجات الغذائية، ومنتجات الثروة الحيوانية، والمشروبات الخفيفة والتبغ، والزيت النباتي، إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتكشف تحليلات الفحوات والانقطاعات أن المواد الصيدلانية، وحجر البناء، والإسمنت، هي من بين السلع المرشحة الجيدة للترويج ودعم السياسات (الإدخال والاستهلاك فيما يتعلق بالإسمنت). وكان قطاع الأزهار المقطوفة قطاعاً واعداً إلى أن قضت عليه سياسة الإغلاق الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة. وألحق تآكل القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص وتدميره الأذى بشكل خاص بالشركات الموجهة نحو التصدير في قطاع غزة. وعلى سبيل المثال فإن مزارعي القرنفل عام ٢٠٠٧ تمكنوا من تصدير خمس إنتاجهم فحسب البالغ ٤٥ مليون زهرة نتيجة الإغلاق. أما باقي الإنتاج فقد استخدم كعلف؛ ولم يحدث أي تحسن منذ ذلك الحين (UNCTAD, 2009b). ويشير أداء النمو إلى أن المجموعة ١ للتصنيف الموحد للتجارة الدولية (المشروبات الخفيفة والتبغ)، والمجموعة ٣ (أنواع الوقود المعدنية)، والمجموعة ٩ (السلع غير المصنفة) تحقق أداء طيباً وأنه يمكن اختيارها كسلع مرشحة رئيسية لترويج الصادرات.

كما تدل النتائج التجريبية على أن بالمستطاع استخدام عدد من الإجراءات لإعادة هيكلة التجارة الفلسطينية بطرق تيسر النهوض بالنمو الاقتصادي والأداء الإنمائي على النحو الموصوف أدناه.

وتعتبر إعادة بناء القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وتعزيز قدرتها من بين الشروط الأساسية لتصحيح التجارة المشوهة وغير المتكافئة مع إسرائيل. وعلى سبيل المثال فإن دعم إنتاج الأغذية والحيوانات الحية والسلع المصنّعة يمكن أن يضطلع بدور في تعزيز الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي. ويدل التحليل التجريبي على أن بالمستطاع إنتاج بعض الواردات محلياً بشكل كفؤ. ويشمل ذلك الأغذية والحيوانات الحية، والمشروبات الخفيفة والتبغ، والمواد الخام، والحيوانات، والخضروات، والمنتجات المصنّعة، والآلات والمعدات. وبمقدور التجارة متماثلة الصناعات أن تسهم في تنويع وتعزيز أداء الاقتصاد الفلسطيني. وعلى مدى العقدين الماضيين فإن جانباً من الزيادة في التجارة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية جاء على شكل تجارة متماثلة الصناعات. وفي هذا الصدد فإن بمقدور الاقتصاد الفلسطيني أن يتخصص في إنتاج وتصدير منتجات معنية من الأغذية والحيوانات الحية، والمواد الخام (الحجر والرخام)، والزيوت الحيوانية والنباتية (زيت الزيتون)، والمنتجات المصنّعة. وفي الوقت ذاته فإن هذا الاقتصاد سيواصل على ما يبدو استيراد المنتجات الغذائية المتميزة، والزيوت الحيوانية والنباتية، والمنتجات المصنّعة من إسرائيل وأسواق أخرى.

وستؤدي إزالة العوائق التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية إلى زيادة صادرات البضائع الفلسطينية بنسبة تقرب من ٤٠ في المائة. وإلى حين قيام دولة فلسطينية ذات سيادة مع بناها التحتية التجارية الذاتية فإن هناك فسحة واسعة لتيسير التدفقات التجارية الفلسطينية والحد من تكلفة المعاملات الباهظة التي تخضع لها الأنشطة التجارية الفلسطينية. وسيؤدي إلغاء الحواجز غير الجمركية التي تفرضها إسرائيل إلى تحقيق الإمكانيات التجارية الفلسطينية الضخمة ومن ثم حفز النمو الاقتصادي والعمالة. وفي ظل بيئة طبيعية فإن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل قد لا تتجاوز نسبة ٧٠ في المائة من مستواها الحالي، في حين ستوسع التجارة مع أسواق غير السوق الإسرائيلية، ولا سيما فيما يتعلق بالأغذية والحيوانات الحية، والمشروبات الخفيفة والتبغ، والمواد الخام، والزيوت الحيوانية والنباتية، والمنتجات المصنّعة. وربما تجري التجارة داخل الصناعات بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في الأغذية والحيوانات الحية والمنتجات المصنّعة.

وفي ظل ظروف التجارة الحرة فإن الواردات الفلسطينية المباشرة وغير المباشرة من إسرائيل قد تنخفض بنسبة تقرب من ٥٠ في المائة دون مستواها الراهن. وسيكون هذا الانخفاض ضخماً على وجه الخصوص في مجموعات الاستيراد مثل المشروبات الخفيفة والتبغ، والمواد الخام، والمنتجات الكيماوية، والآلات والمعدات. وبالنسبة لمثل هذه المجموعات فإن إزالة تلك الحواجز ستؤدي إلى تحسين الميزان التجاري الفلسطيني من خلال زيادة صادرات

البضائع وخفض الواردات. ومن الواضح أن الحواجز التي تفرضها إسرائيل على الصادرات الفلسطينية مسؤولة بشكل مباشر وأساسي عن العجز التجاري الفلسطيني الضخم، والاعتماد الفلسطيني على إسرائيل كمصدر للواردات، وضعف قطاع السلع المتداولة وافتقاره إلى القدرة التنافسية، وعمّا يخلفه ذلك ويعمّقه من اعتماد على المعونات.

وتدعو الحاجة بالحاح إلى اتخاذ السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، والمجتمع الدولي لإجراءات سياسية عاجلة لتصحيح هذا التشوه. وستؤدي إزالة هذه العوائق التي تعترض طريق التجارة الفلسطينية إلى زيادة ملحوظة بكل تأكيد في الصادرات بالترافق مع انخفاض في واردات البضائع التي يمكن الاستعاضة عن جانب منها بسلع بديلة منتجة محلياً. وستتعاطم هذه الفوائد بفضل التأثير المضاعف وستضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق زيادة النمو، والعمالة، والرفاه، ولا سيما إذا ما ترافقت مع إجراءات سليمة ومتسقة للسياسات المحلية.

وبعبارة أخرى فإن النهوض بالأوضاع التجارية الفلسطينية، والجوانب اللوجستية للتجارة وبنائها التحتية، هو الآلية المناسبة لإحداث تحول هيكلي للاقتصاد الفلسطيني ينقله من اقتصاد خدماتي مشوه إلى اقتصاد منتج ومتوازن. وسيؤدي توسيع تدفقات تجارة البضائع في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تقليل الاعتماد على المعونة الأجنبية والحد من التدفقات الخارجة من اليد العاملة بغية معالجة عجز الاقتصاد الفلسطيني عن استيعاب اليد العاملة المتنامية والمتزايدة ذات المهارات المبددة. وفي حين أن المعونة يمكن أن تساعد الشعب الفلسطيني على البقاء في وجه عملية الخنق الجارية لاقتصاده، فإن إنهاء الاحتلال وإدماج الدولة الفلسطينية المقبلة ذات السيادة في النظام التجاري العالمي هما شرطان حيويان للتنمية الاقتصادية الفعالة.

المراجع

- Abdulrazeq O (2002). *Evaluation of Palestinian international economic and trade agreements*. Palestine Economic Policy Research Institute. Ramallah.
- Areethamsirikul S (2006). The impact of ASEAN enlargement on intra-ASEAN trade: Gravity model approach. American Political Science Association.
- Bank of Israel (2010). Recent economic developments. May–August 2010. Bank of Israel Research Department. Jerusalem. October.
- Carrère C (2006). Revisiting the effects of regional trade agreements on trade flows with proper specification of the gravity model. *European Economic Review*. No. 50.
- Central Bank of Jordan (various issues). *Annual Bulletins*.
- Cheng I and Wall H (2004). Controlling for heterogeneity in gravity models of trade and integration. Working Paper 1999-010E. Federal Reserve Bank of Saint Louis.
- El-Jafari M (2000). Palestinian Israeli Foreign Trade: Reality and Future Prospects. Palestine Economic Policy Research Institute. Ramallah.
- El-Jafari M. (2005). The Palestinian National Authority's role in maximizing the benefits of international trade agreements. Palestine Economic Policy Research Institute. Ramallah.
- El-Jafari M and Daoud Y (2006). Trade issues. In: *Palestine Country Profile, the Road Ahead for Palestine*. Economic Research Forum. Cairo.
- Elkhafif et al., eds. (forthcoming). Trade policies, employment and poverty in Arab countries.
- Evenett SJ and Keller W (2002). On theories explaining the success of the gravity equation. *The Journal of Political Economy*. 110(2): 281–316.
- Glick R and Rose A (2002). Does a currency union affect trade? The time-series evidence. *European Economic Review*. 46(6), 1125–1151.
- Harris T et al. (2005). Identifying the economic drivers and import substitution opportunities for the Western Nevada Study Area with application to the City of Sparks: Executive Summary. Technical Report. UECD 2005/06-06.
- Head K and Ries J (2001). Increasing returns versus national product differentiation as explanation for the pattern of U.S.-Canada trade. *American Economic Review*. Vol. 91.
- Israeli Central Bureau of Statistics (various issues). *Statistical Abstract of Israel*.
- Khalidi R (2010). Trading beyond the Green Line: The real deal for Palestine. *The Guardian*. 26 October. Available from <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2010/oct/26/bank-of-israel-economic-future-palestine> .
- Khalidi R and Taghdisi-Rad S (2009). *The Economic Dimensions of Prolonged Occupation: Continuity and Change in Israeli Policy towards the Palestinian Economy*. UNCTAD/GDS/2009/2. United Nations. New York and Geneva.

- Krugman P (1991). Increasing returns and economic geography. *Journal of Political Economy*. 3:483–499.
- Krugman P (1998). Space: The final frontier. *Journal of Economic Perspectives*. Vol. 12.
- Makhool B and Atyani N (2004). *Cost Structure, Economies of Scale and Their Effect on the Competitiveness of Palestinian Industries*. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Jerusalem and Ramallah. Available from http://pal-econ.org/Newsite/webfm_send/224 .
- Mitze T (2010). Estimating gravity models of international trade with correlated time-fixed regressors: To IV or not IV? MPRA (Munich Personal RePEc Archive) Paper No. 23450.
- Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2007). *The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructures in the West Bank*. United Nations. Available from http://unispal.un.org/pdfs/OchaRpt_Update30July2007.pdf .
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) (2006). Analytical study on Palestinian foreign trade. March.
- PCBS (various issues). *National Account Statistics*.
- PCBS (various issues). *Foreign Trade Statistics*.
- PCBS (2008). The Economic Forecasts for 2008. Available from http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/econforecast_08e.pdf .
- Palestinian Monetary Authority (2005). Annual Report. Ramallah.
- Palestinian Monetary Authority (2007). Annual reports. Ramallah.
- Papell D (2002). The great appreciation, the depreciation and the purchasing power parity hypothesis. *Journal of International Economics*.
- Powers WM (2004). Forward and Backward Linkages and the Location of International Production. University of Michigan.
- Rose J and Van Wincoop E (2001). National money as a barrier to international trade. The real case for currency union. *American Economic Review, Papers and Proceedings* 91(2): 386–390.
- Sohn C (2005). Does the gravity model explain South Korea's trade flows? *The Japanese Economic Review*. 56 (4).
- UNCTAD (2004a). *Transit and Maritime Transport Facilitation for the Rehabilitation and Development of the Palestinian Economy*. UNCTAD/GDS/APP/2003/1. United Nations. New York and Geneva.
- UNCTAD (2004b). *Palestinian Small and Medium-Sized Enterprises: Dynamics and Contribution to Development*. UNCTAD/GDS/APP/2004/1. United Nations. New York and Geneva.
- UNCTAD (2009a). *Policy Alternatives for Sustained Palestinian Development and State Formation*. UNCTAD/GDS/APP/2008/1. New York and Geneva.
- UNCTAD (2009b). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian territory. TD/B/56/3. Geneva. 7 August.
- United Nations. (2010) UN COMTRADE Database. Available from <http://comtrade.un.org/> .

- UNCTAD (2010). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian territory. TD/B/57/4. Geneva. 13 July.
- UNCTAD (2011). The occupied Palestinian economy: macroeconomic and trade policymaking under occupation. UNCTAD/GDS/APP/2011/1. New York and Geneva. March.
- UNIDO (2004). *Industrial Development Report 2004*. UNIDO Publication. Sales No. E.04.II.B.22. Vienna.
- World Bank (2008). *World Trade Indicators: Benchmarking Policy and Performance*. Washington, D.C.
- World Bank (2010). Towards a Palestinian State: Reforms for fiscal strengthening. Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee. West Bank and Gaza Strip. April.
-